الأمم المتحدة S/PV.4917

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩١٧**
الخميس، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	اسبانيا	السيدة مننديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أدشي
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد ماكيرا
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة (S/2004/143)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-25099 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة (S/2004/143)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، إكوادور، أيرلندا، بوليفيا، بيرو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، غواتيمالا، فنزويلا، كندا، كوبا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بصاحب المعالي الأونرابل كيث ديزموند نايت، وزير خارجية جامايكا.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نايت (جامايكا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بصاحب المعالي الأونرابل فريدريك ميتشيل، وزير الخارجية والخدمات العامة في جزر البهاما.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميتشيل (جزر البهاما) مقعدا في قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد إلكسندر (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الآنفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ من الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة نصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب إليكم توجيه الدعوة إلى السيد رضا بو عبيد، المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكفونية لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في الجلسة العلنية لمجلس الأمن بشأن هايتي والتي ستعقد اليوم الخميس، الموافق ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وذلك وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس".

وستصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2004/147.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بو عبيد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بو عبيد إلى شغل المعقد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة لطلب وارد في رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة، تتضمنها الوثيقة S/2004/143. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2004/145 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٥

شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة.

أرحب بوجود الأمين العام، السيد كوفي عنان، في هذه الجلسة.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على خمس دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة فيرجى منها تعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عندما تتكلم في القاعة. وأنا أشكرها على تفهمها وتعاونها.

وكتدبير آخر للاستفادة من وقتنا إلى أقصى درجة ممكنة، لن أدعو المتكلمين بصورة منفردة إلى شغل مقاعد على الطاولة أو أدعوهم إلى العودة إلى مقاعدهم في القاعة. وعندما يأخذ متكلم الكلمة، سيعمل موظف المؤتمرات على إجلاس المتكلم التالي المدرج اسمه في القائمة على الطاولة. وأشكر الوفود على تفهمها وتعاونها.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل كيث ديزموند نايت، وزير خارجية جامايكا.

السيد نايت (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن تهانئي لكم، سيدي، على قيادتكم لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير. إن مهاراتكم الدبلوماسية وأسلوبكم اللبق يكفلان بوضوح معالجة مختلف المسائل المعروضة على المجلس بسلاسة وفعالية. ولقد شعرت بالسعادة عندما زرت بلدكم العظيم قبل مجرد أسبوع، وأعجبت بتقدمه وبالتنمية الاقتصادية فيه، وكذلك بدعمه القوي لتعددية الأطراف والنظام الدولي. وأود أن أشكركم وأن أشكر المجلس على الاستجابة فورا لطلبي بعقد هذه الجلسة، ويسرني أن أرى الأمين العام الذي أعلم أن لديه اهتماما كبيرا بهذه المسألة.

لقد جاء وفدي إلى مجلس الأمن، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، ليسترعي اهتمام المجتمع الدولي العاجل بالحالة المتدهورة بسرعة في هايتي. فلقد بلغت الحالة الآن أبعادا ترقى إلى مستوى أزمة، نظرا لاستمرار تدهور القانون والنظام، وتزايد حدة العصيان، وشيوع الفوضى والفلتان، فضلا عن ازدياد الأزمة الإنسانية سوءا، الأمر الذي أدى بدوره إلى تشريد السكان وبالتالي إلى تزايد أعداد اللاجئين الهاربين من البلد.

وكما يدرك أعضاء المجلس، فإن الاضطرابات السياسية أخذت تتصاعد في هايتي في الأسابيع الماضية، مع لجوء مجموعات مدججة بالسلاح إلى استعمال القوة لبسط السيطرة على أنحاء من البلد.

لقد استطاعوا فعلا أن يستولوا على كل مدينة في الجزء الشمالي من البلد، ونحن نفهم الآن أنهم سيسعون إلى تحقيق مزيد من التقدم، بنية الزحف على العاصمة بورت - أو - برينس. إن الشرطة الوطنية الهايتية التي اعتورها الضعف وفاقها الطرف الآخر عددا فعلا أرغمت على التخلي عن مواقعها أو ابتغاء الحماية تعترض الهجمات المتصاعدة من جانب الجماعات المتمردة. وفي اندلاع العنف الأخير قتل حتى الآن حوالي ٧٠ شخصا. والحالة السائدة في هايتي لم يعد من الممكن اعتبارها أمرا داخليا. الحالة الراهنة تشكل الآن تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين، بالنظر إلى تدفق اللاجئين الذي يهدد باستنفاد موارد الدول في المنطقة.

لقد انطوى العشرون شهرا الماضية على تحد على نحو خاص، دون تحقيق قدر كبير من النجاح صوب إنهاء الاستقطاب وبناء توافق سياسي في الآراء. والنتيجة أن البلد متورط في طريق مسدود سياسي نتيجة عن الرفض الثابت من جانب المعارضة للانخراط في عملية للحوار تنص عليها خطة عمل الجماعة الكاريبية.

وبالنظر إلى وضع هايتي بوصفها العضو الأحد في الجماعة الكاريبية فإن هذه الجماعة لديها قلق حيال التطورات في ذلك البلد وسعت الجماعة إلى تقديم مساعيها الحميدة في مناسبات عديدة لتحقيق حل دائم للأزمة. ونرى أن التقيد بالمبادئ التالية حاسم: أولا، التطبيق التام للديمقراطية في هايتي؛ ثانيا، عدم قبول الانقلاب بأي شكل من الأشكال؛ ثالثا، يجب أن يكون أي تغيير في هايتي وفقا لدستور هايتي.

إن الحالة في هايتي مصدر قلق إقليمي خطير ومن المهم أن نلاحظ أن المنظمات الإقليمية، بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق، هي في أغلب الأحيان الملاذ الأول في معالجة التهديدات للسلم والأمن. وفي أعقاب الانقلاب ضد الرئيس أريستيد في ١٩٩١ شاركت الجماعة الكاريبية، بوصفها المنظمة دون الإقليمية ذات الصلة المباشرة، مشاركة تامة في الجهود الجارية لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة لاستعادة السلام والاستقرار إلى هايتي، بما في ذلك عن طريق توفير المساعدة المدنية والعسكرية.

إن جهود الجماعة الكاريبية الأكثر حداثة التي بدئت في مطلع كانون الثاني/يناير من هذه السنة شملت بعثات تقصي الحقائق إلى هايتي. واجتماعات برئيس هايتي جين – بيتراند أريستيد وبالمعارضة. إن مبادرة الجماعة الكاريبية التي تورد اقتراحات بتحريك العملية إلى الأمام عرضت في اجتماع عقد في ناسا في جزر البهاما من ٢٠ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير. وقامت المعارضة بمناقشة الوثيقة داخليا. وبدعوة من الجماعة الكاريبية شارك مراقبون من الولايات المتحدة وكندا ومنظمة الدول الأمريكية في اجتماع ناسا.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير استضاف السيد باترسون رئيس حكومة جامايكا بوصفه رئيسا للجماعة الكاريبية اجتماعا بالرئيس أريستيد في كينغستون. وانضم إلينا مرة أخرى شركاؤنا الدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي هذه المرة. وأفضى هذا الاجتماع إلى اعتماد خطة العمل السابقة للجماعة الكاريبية، وهي الخطة التي قبلها الرئيس أريستيد. وانطوت على تدابير معينة لتحسين المناخ الأمني ولبناء الثقة عموما. وتضمنت هذه التقيد بقرارات منظمة الدول الأمريكية السابقة والإفراج عن المحتجزين ونزع سلاح الجماعات المثقلة بالسلاح وتعزيز قوة الشرطة والاستمتاع بالحريات الأساسية. وتوخت الخطة أيضا إنشاء لجنة انتخابية وتشكيل مجلس من الأشخاص البارزين وتعيين رئيس وزراء محايد ومستقل. ودعت أيضا إلى تشكيل حكومة جديدة عن طريق عملية مشاورات بين رئيس الوزراء والرئيس والمجلس. إن خطة عمل نابعة من اجتماع لاحق في واشنطن، بمشاركة وزير خارجية الولايات المتحدة ووزير خارجية كندا والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية والمراقب الدائم عن فرنسا لدى منظمة الدول الأمريكية، قد وضعت لتيسير تنفيذ خطة العمل السابقة للجماعة الكاريبية.

وقبل الخطة الرئيس أريستيد ولكن رفضتها المعارضة. وسيكون من حسن تقدير أعضاء المجلس أن من المستحيل تحقيق تقدم ذي مغزى ما لم يكن الطرفان مستعدين للقيام بما ينبغي لهما القيام به. والحقيقة هي أنه توجد بعض الخطوات التي لا يمكن للرئيس أن يخطوها وحده بالنظر إلى أنها تتطلب مشاركة المعارضة وأطراف أخرى معنية.

إن الحالة التي نواجهها اليوم تختلف تماما عن الحالة التي بدأت كمأزق سياسي فيما يتعلق بممارسة الحقوق ودور جماعات المعارضة. إن الغارات الأكثر حداثة التي قامت بها قوات متمردة مسلحة من الشمال أفضت إلى حالات قتل انتقامي، وتدمير الممتلكات وانعدام حكم القانون على نحو عام، مما أدى إلى نشوء حالة الفوضى في جزء كبير من البلد. وكما أشار رئيس الوزراء باترسون في رسالة إلى الأمين العام

كوفي عنان في الأسبوع الماضي، من اللازم أن يتخذ إجراء فورا لضمان الديمقراطية ولمنع سفك الدماء والمأساة الإنسانية.

واستجابة إلى الحالة السياسية السريعة التردي في هايتي طلبت حكومة الرئيس أريستيد أن يساعد المجتمع الدولي في استعادة الأمن والنظام وحكم القانون في بلده. وعلى وجه التحديد ونظرا إلى احتمال وصول القوات المتمردة إلى العاصمة، طلب من الجماعة الكاريبية أن تستجمع الدعم في تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية مع إمكانية مشاركتها في قوة متعددة الجنسيات في هايتي.

وبينما ستواصل الجماعة الكاريبية أداء دورها في السعي إلى حل سياسي في هايتي، نعتقد بأن على الأمم المتحدة تقع مسؤولية خاصة في مساعدة هايتي، نظرا إلى سجلها في المشاركة في مهام حفظ السلام السابقة. إن استعادة السلم والاستقرار ينبغي أن تعتبر جزءا من العمل غير المنجز.

في هذا السياق، نرحب بتعيين الأمين العام لمستشار خاص لتنسيق وتعزيز انخراط أكبر من جانب الأمم المتحدة في معالجة الأزمة الراهنة.

إن مشاركة الأمم المتحدة النشيطة في الماضي في هايتي تسلط الضوء على الإقرار التاريخي بمسؤوليتها في المساعدة على التوصل إلى حل لما هو حالة عسيرة دامت وقتا طويلا. إن لدور الأمم المتحدة أثرا هاما في المحاولات الماضية التي اعتُبرت ناجحة نسبيا في منع التردي اللولبي وفي جعل الأطراف تُشارك في المفاوضات. مما لا شك فيه أن الحالة الهشة في هايتي اليوم وإمكان حدوث مزيد من الفوضى ليسا تهديدا للسلم والأمن في المنطقة ولكنهما أيضا بالضرورة مصدر قلق كبير بالنسبة إلى المجتمع الدولي.

وفي ظل هذه الخلفية تسعى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إلى تدخل الأمم المتحدة المباشر والفوري في هايتي في سياق ميثاق الأمم المتحدة. إن الحالة إحدى أشد الحالات إلحاحا والحاجة إلى اتخاذ عمل حاسم كبيرة.

ثمة حاجة مباشرة إلى أن يفوض مجلس الأمن بنشر عاجل لقوة متعددة الجنسيات للمساعدة في استعادة القانون والنظام ولتيسير العودة إلى الاستقرار ولإيجاد بيئة يمكن في ظلها بذل جهود مستمرة للتوصل إلى حل للأزمة السياسية. ومن شأن هذا الدعم الدولي أن يكون هاما في التمهيد لانتخابات برلمانية ولانتخابات رئاسية حينما يحين الوقت. والتوصل إلى حل حيوي بالنسبة إلى مستقبل هايتي على المدين القصير والبعيد، الذي يتعرض لخطر كبير من جانب التمرد المتصاعد واحتمال اندلاع حرب مدنية دامية. وينبغي للمجلس أن يُرخص بإقامة قوة تقوم بذلك ونُشجع مشاركة الدول ذات الموارد المتاحة.

وأود أن أخبر المجلس بأن بعض أعضاء الجماعة الكاريبية أشاروا فعلا إلى استعداد للمساهمة في هذه القوة في إطار قدراتهم الفردية. وينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يقدموا ما ينبغي لهم تقديمه. وينبغي أن أؤكد، سيدي، أن موقف الجماعة الكاريبية بشأن هذا الموضوع لا تدفعه أي رغبة في دعم مصالح سياسية لأي شخصية معينة في الساحة السياسية في هايتي. إنه قائم على ضرورة أن نظل أوفياء للمبادئ الديمقراطية وسلامة النظام الدستوري.

وتدعو الجماعة الكاريبية أيضا مجلس الأمن إلى تأييد قيام المجتمع الدولي بعمل عاجل لمعالجة الأزمة الإنسانية المتنامية وضرورة تقديم المساعدة، بما في ذلك من خلال تقديم المعونة الدولية بتيسير الانتقال إلى التعمير الاقتصادي والاجتماعي الطويل الأجل.

ونظرا لتزايد أعداد اللاجئين الوافدين إلى الدول المجاورة، يتحتم أيضا أن توفر للدول المتأثرة الموارد اللازمة لتغطية تكاليف توفير الإغاثة والمساعدة الإنسانية للاجئين.

إنها من تقلبات القدر القاسية أن يكون لأول جمهورية سوداء حرة في نصف الكرة الغربي هذا التاريخ الطويل الصعب من النضال لحماية تلك الحرية نفسها. بل من سخرية الأقدار القاسية أن أبناء هايتي اليوم، في الذكرى المئوية الثانية للحدث التاريخي الذي شكل خاتمة كفاحهم وبداية عهد جديد من الحرية، على بعد شاسع من الأهداف التي ناضلوا ببسالة لتحقيقها، وهي الحرية السياسية والازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

فلنصمم جماعيا مرة أخرى على الإسراع إلى دعم شعب هايتي الباسل الذي عانى طويلا في ساعة حاجته، وإلى الوفاء بمتطلباته العاجلة في هذه المرحلة الحرجة. إن أبناء هايتي يحتاجون إلى المساعدة. ونحن هنا نسعى إلى تلك المساعدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر معالي وزير الخارجية نايت على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى شخصي وإلى البلد الذي أمثله.

أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد أليكساندر (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن، ولكم، شخصيا، على الطريقة المثلى التي تديرون بها عملكم بوصفكم رئيسا لهذه الهيئة الهامة. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالأمين العام على الاهتمام الخاص الذي يوليه، وظل يوليه لفترة من الزمن، للحالة في هايتي.

بالنيابة عن حكومة هايتي، نود أن نعرب عن تقديرنا لمجلس الأمن على إتاحة الفرصة لنا لتقديم عرض للأعضاء الأجلاء المجتمعين هنا، بشأن الحالة في هايتي.

إن الحالة في هايتي ملحة وخطيرة. وهي تقتضي الآن أكثر من أي وقت مضى كل الاهتمام من المجتمع الدولي. فمنذ ٥ شباط/فبراير، يجتاح البلد تمرد عسكري تسبب في موت أكثر من ٦٠ شخصا وآلاف الجرحى. وارتكبت هذه الأعمال جماعات مسلحة تتألف من أعضاء سابقين في قوة شبه عسكرية قمعية، تسمى بجبهة تعزيز التقدم في هايتي، التي ارتكبت أعمالا وحشية ضد شعب هايتي خلال الانقلاب العسكري الذي حدث في ١٩٩١، وكذلك أعضاء سابقين من القوات المسلحة التي حلت في عام ١٩٩٥، وأشخاص محكوم عليهم هربوا من السجن.

ويسيطر المتمردون حاليا على الجزء الشمالي من البلد. حيث نُهبت وأحرقت مراكز الشرطة ومحطات الإذاعة والمباني العامة. واستغلوا هذه الحالة لينفذوا إعدامات تعسفية على الأشخاص الذين يكتشف أنهم موالون للحكومة. وقاموا أيضا بإطلاق سراح السجناء الذين حوكموا وأدينوا، ضمن أمور أخرى، بارتكاب جرائم عنيفة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونهبوا كذلك مواقع التخزين ومنازل الأشخاص المسالمين. ومن الأمثلة الجديرة بالملاحظة نهب مخزن برنامج الأغذية العالمي، في كاب هايتي، الذي كان يحتوي على أكثر من ٨٠٠ طن من الأغذية.

إن هجمات الجماعات المسلحة تعرض للخطر استقرار مؤسسات البلد وعلى وجه الخصوص بقاء السكان على قيد الحياة. وبالإضافة إلى فقدان الأرواح البشرية الذي ذكرناه، قُطعت الطرق والموانئ. ولذلك يصبح من المستحيل تزويد الجزء الشمالي من البلد بالوقود والغذاء والدواء، مما يؤدي إلى حالة من الفوضى.

إن آخر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (OCHA/GVA 0 2004/029)، أكثر من مخيف. وهذا الطريق

الخطير المتمثل في العنف المسلح، في ظل خلفية الفقر، ليس خيارا. إنه تهديد خطير للمنطقة. فانفراط عقد النظام والعنف الناجمان عن هذه الهجمات المسلحة، يهددان بالزج بالبلد في كارثة إنسانية لم يسبق لها نظير، ويدمران مؤسساته الهشة. وهذه هي اللحظة التي يجب فيها على المجتمع الدولي أن يقدم على العمل.

وهربا من العنف والفقر، ها هم أولاء الهايتيون مرة أخرى يركبون البحر في قوارب مهلهلة، مجازفين بأرواحهم. وبالأمس فقط اعترض خفر السواحل الأمريكي في عرض البحر عددا من مواطنينا الفارين من بلدنا المضطرب. إن نفس نوع الحالة قاد في عام ١٩٩١ أكثر من ٤٠ ٠٠٠ لاجئ إلى ساحل فلوريدا.

من الناحية السياسية هناك حاجة ملحة إلى إيجاد حل يوفر مخرجا من الأزمة على الفور، بغية استعادة الظروف الملائمة للحياة الطبيعية، بما في ذلك احترام القانون الدستوري؛ لأن الوحشية أصبحت مستشرية، ورعب الجماعات المسلحة هو السائد. وفي هذا السياق، رحب الرئيس جان برنارد أريستيد في ٢١ شباط/فبراير ووافق على الخطة التي توفر حلا للأزمة والتي عرضها وفد رفيع المستوى من المجتمع الدولي، بقيادة وزير خارجية جزر البهاما، وشمل ممثلين للولايات المتحدة وكندا وفرنسا والاتحاد الأوروبي والجماعة الكاريبية وأعضاء من البعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية في هايتي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

ومن دواعي الأسف، أن تلك الخطة الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة، على النحو الذي أيده المجتمع الدولي، والتي تمهد، في جملة أمور، لقيام حكومة بتوافق الآراء الدولي، مع احترام القواعد الدستورية، قد رفضتها المعارضة السياسية التي تتحدى المجتمع الدولي. وهذا الرفض المتعنت من المعارضة يزيد الأزمة سوءا. وتواجه هايتي خطر الوقوع في هاوية حرب أهلية، بكل ما يترتب عليها من عواقب. إن الحفاظ على النظام العام وتفادي الفوضى يمثلان تحديا كبيرا لأن الشرطة الوطنية، القوة الشرعية الوحيدة، لم تعد قادرة على كفالة الأمن لأرواح وممتلكات المواطنين، بالنظر إلى ضعفها ووسائلها المحدودة.

وتكرر الحكومة دعوتها إلى المعارضة إلى الإسهام في استعادة السلم والحوار بغية التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض. وهي تؤكد من جديد إيمانها بمستقبل هايتي الديمقراطي، وستفعل كل ما هو ضروري لترسيخ وتعزيز سيادة القانون.

في وجه تعنت إخواننا وأخواتنا في المعارضة، كم من النساء والشيوخ والأطفال سيلقون مصرعهم بإطلاق النار وضربات السواطير، قبل أن نجد المساعدة من قوة قادرة على استعادة البيئة المستقرة والحفاظ عليها؟

وبالنظر إلى عدم مرونة الأطراف الفاعلة الرئيسية في المعارضة، التي لا تزال تعتقد أن الحل يجب أن يستتبع إطاحة رأس دولة دستورية انتخب ديمقراطيا، كم من الجرحى والقتلى سيوجدون في هايتي قبل أن يأتي المجتمع الدولي إلى مساعدتنا لتفادي حمام من الدم أو نزوح واسع للاجئين؟ هل يتعين علينا أن نرى معركة نهائية في بورت – أو – برانس قبل القيام بعمل ما؟ سيدي، إن الوقاية خير من العلاج.

إن حكومة هايتي تؤيد تماما موقف الجماعة الكاريبية، التي تطلب أن يجعل مجلس الأمن المسألة في هايتي قيد نظره، وأن يبذل قصارى ما في وسعه للاستعجال بإرسال قوة دولية للمساعدة على استعادة السلم، بما يتوافق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

تريد حكومة هايتي من مجلس الأمن أن يكرر تأكيد إدانته لأعمال العنف، وأن يعلن رفضه لقبول أي شكل للحكومة ناتج عن عملية مناقضة للديمقراطية ومناقضة

للدستور، وأن يطلب من المعارضة قبول تسوية سياسية لحل الأزمة.

وفي فترة الأزمة العصيبة هذه، تستحق مسألة حقوق الإنسان أن تعالج بصورة خاصة. وترحب الحكومة، مع الارتياح، بتعيين مستشار خاص للأمين العام وترحب بالمبادرة الرامية إلى إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في البلد. وتتوقع أيضا من المجتمع الدولي التعاون التقني لتحقيق الكفاءة المهنية للشرطة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية – ولا سيما المؤسسات القضائية – ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتوفير الأمن لإجراء الانتخابات.

وبعد ٣٢ انقلابا في هايتي، من الواضح أن أي رئيس منتخب ديمقراطيا يجب أن يسلم السلطة إلى رئيس آخر منتخب ديمقراطيا، كما يحدث في كل الديمقراطيات. وقد حان الوقت لكي تتفهم الطبقة السياسية الهايتية أنها لا يمكن أن تنضم إلى السلطة إلا عن طريق انتخابات ودون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وحكومة هايتي تعتمد على المجتمع الدولي، وخصوصا على بلدان المنطقة، للتوصل إلى حل ديمقراطي دائم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة للأونرابل فريدريك ميتشيل، نائب في البرلمان، وزير الخارجية والخدمات العامة في جزر البهاما.

السيد ميتشيل (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم، أنتم وممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن على موافقتكم على عقد هذه الجلسة وعلى التعريف بهذا الموضوع، الذي هو على قدر كبير من الأهمية لبلدنا، وللمنطقة ولهذا النصف من الكرة الأرضية.

تؤيد جزر البهاما تأييدا تاما البيان الذي أدلى به، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وزير خارجية جامايكا، الأونرابل ك. د.نايت. ونحن نؤيد بيان الجماعة بكامله. إن هايتي مسألة ملحة. وكما قلت في مكان آخر، فإن جزر البهاما تعتقد أن هذه المسألة ليست مجرد التزام قانوني؛ فالحالة في هايتي تمثل نداء أخلاقيا للعمل.

من الواضح أن الحالة في هايتي خرجت عن السيطرة. فقد انهار القانون والنظام. وهايتي أحدث عضو في الجماعة الكاريبية. ومن الصعب بالنسبة لنا في المنطقة أن نقف موقف المتفرج، قائلين إننا نؤيد السلطة الدستورية الشرعية، ومع ذلك، عندما يجيء النداء من أجل تقديم المساعدة من دولة عضو لدعم تلك السلطة الشرعية، فإننا نسعى إلى الاعتماد على التقيد الحرفي بالقوانين إلى حد عدم فعل شيء. وهذا لا يمكن أن يكون صحيحا من الناحية المنطقية. إن من شأنه أن يرسي سابقة حيث أننا إذا اعتبرنا سياسيا ما أفضل من غيره، نتخلى عن التزامنا بالديمقراطية. وفي تلك الحالة، تصبح الديمقراطية والقيم التي تترتب عليها مسألة تفسر حسب الأهواء وتثير اهتمامات ضيقة الأفق.

وهناك جانبان لهذه الحالة الراهنة. هناك المشكلة الحالية لانهيار القانون والنظام في هايتي. وقد أعلنت الحكومة الهايتية أنها غير قادرة، بمواردها الحالية، على وضع الأمر تحت السيطرة. وهناك أيضا دليل على تمرد يدعي أنه يسيطر على نصف البلد. والحقيقة أن دولة يقدر عدد سكانها بثمانية ملايين نسمة، بدون قوة عسكرية وبقوة شرطة قوامها يزيد قليلا على ٤٠٠٠ فرد، تكون سلطتها الحكومية ضعيفة على أرض الواقع في أي حال. ولذلك، لم يكن من الصعب إزاحة بضعة أفراد في شرطة باستخدام أسلحة متفوقة وبالرغبة في القتل والنهب. ولذلك، لا يمكن أن يكون هناك شعور بالفخر في ساحات المجازر والفوضى التي سببتها بنادق فصائل المتمردين.

ومهما كانت الدوافع، إذا رفض المجتمع الدولي التصرف، والتصرف بسرعة، سنكون متسامحين حيال محاولة تسلل للإطاحة بحكومة هايتي بالقوة. وفي ذلك الصدد، هناك ٣٢ مثالا سابقا يمكن إزاحة رؤساء الدولة في هايتي بهذه الوسيلة. والسؤال الذي يجب أن يطرحه المجتمع الدولي هو ما إذا كان سيسهم في تكرار ذلك التاريخ أو سيساعد في كسر تلك الحلقة.

ويبدو أن المنطق يقتضي خيارا واضحا للمساعدة على وقف دائرة إزاحة رؤساء الدولة باللجوء إلى العنف الخارج على الدستور. وبالتالي، فإن المشكلة الحالة التي ينبغي التصدي لها هي المساعدة على استعادة القانون والنظام في هايتي، ليس الأسبوع القادم، ولا الشهر القادم وإنما اليوم.

وتلك الإجابة، بطبيعة الحال، بسيطة بطريقة مضللة. والحقيقة أنه لكي يستعاد القانون والنظام، لا بد أن يقوم أحد بهذا. وهذا يعني دولا، ويعني شعوبا. وذلك يعني نشر قوات أو شرطة دول أخرى للوقوف في طريق الأذى. وقد يعني أيضا توفير معدات لقوة شرطة ينقصها الأفراد والمعدات. وما من دولة تريد أن تضع شعبها في طريق الأذى، في حالة ورطة سياسية. وجزر البهاما تتفهم ذلك.

وهناك حاجة إلى وجود تفهم بين كل الأطراف في هايتي إذا ما كان للبلد أن يخرج من الصعوبات الحالية. وآخر مبادرة للجماعة الكاريبية توفر تلك الفرصة، ونحن نعتقد أن من المحتم على كل العناصر الفاعلة أن تتفق على تلك الخطة باعتبارها طريقا إلى الأمام. والمجتمع الدولي يأخذ بعين الاعتبار أيضا أنه بينما تنفذ الخطة، قد يكون من اللازم إدخال تغييرات عليها للوفاء بالحقائق القائمة. لكن، فلنتفق على خطة ونوقف العنف اليوم.

ولنكن واضحين: نحن لا نؤيد أي جانب في هايتي. والخيارات السيادية للشعب الهايتي حيال اختيار من هو، أو من سيكون رئيسه، قرار يخص بالكامل الشعب الهايتي. ونحن لا نعتقد أن على بلدنا أن يعكر جو المناقشة بالمغامرة بطرح رأي عام في هذا الأمر. وما نعرفه الآن هو أن كل بلدان نصف الكرة الغربي تعترف بمن يمثل حاليا السلطة الشرعية في هايتي. وعندما تطلب تلك السلطة الشرعية المساعدة، يبدو لنا أنه يجب أن يترتب على ذلك منطقيا أنه يجب على الذين يمكنهم تقديم المساعدة لاستعادة القانون والنظام أن يفعلوا ذلك وأن يفعلوه الآن.

ويستتبع الجهد القصير الأجل لاستعادة القانون والنظام، بذل جهد طويل الأجل لحفظ لسلام في هايتي. ففي نواح عديدة، غض المجتمع العالمي الطرف عن الحالة في هايتي في التسعينيات، تواقا إلى إعلان الفوز والمضي بعيدا. والنتيجة هي أننا عدنا إلى حيث بدأنا.وهذه المرة علينا أن نعترف ونقبل بأن الالتزام الطويل المدى في المجلس يجب أن يكون لإحداث تغيير في هايتي وتعزيزه.

ليس هناك شك بشأن التزاماتنا في هذا الأمر. لقد أتيحت لنا فرصة للتكلم مع كل شركائنا في هذه المسألة. وأيدنا حلا في منظمة الدول الأمريكية يدعو إلى توفير ولاية قانونية للعمل لمساعدة هايتي. ونحن نحث على قيام الأمم المتحدة بعمل سريع حاسم، حتى يمكن للبلدان التي يمكنها تقديم مساعدة، ومن بينها بلدي، أن تتحرك بسلطة قانونية لتوفير المساعدة الفورية من أجل استتباب الأمن، وعندئذ تسهم في الجهد الأطول أجلا لحفظ السلام وتقديم مساعدة إنسانية.

إن لهايتي وللشعب الهايتي حقا في البقاء مع التمتع السلمي الهادئ بالبلد داخل حدود آمنة. وجزر البهاما تجيء اليوم لتطلب المساعدة للشعب الهايتي. وكما قلنا، هذا ليس التزاما قانونيا فحسب، وإنما حتمية أخلاقية.

السيدة مننديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن. ويرحب وفد بلدي بوجود وزيري خارجية جزر البهاما وجامايكا.

أولا، تعرب إسبانيا عن قلقها البالغ إزاء الحالة الخطيرة التي تؤثر على هايتي في هذه اللحظة. وللأسف، أن الأزمة تدهورت منذ أصدر المجلس بيانا صحفيا في ١٨ شباط/فبراير (Press release/SC/8004) يحث الحكومة والمعارضة، على حد سواء، على التوصل إلى اتفاق، وأعرب عن تأييده الإجماعي لمبادرة الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية.

وفي جلسة عصر هذا اليوم، يجب أن نسأل أنفسنا عما يمكن لمجلس الأمن أن يفعله، في مواجهة هذه الحالة الخطيرة، التي نعتقد أنها نتيجة محصلة أزمتين: أزمة سياسية دامت منذ عام ٢٠٠١، وأزمة أمنية ولّدها ضعف الدولة وفجرتها قوات مسلحة شبه عسكرية.

وفي ذلك الصدد، فيما يتعلق بما يمكن أن يفعله مجلس الأمن لدينا التعليقات التالية.

أولا تعتبر إسبانيا أن جهود الوساطة التي تقوم بها الجماعة الكاريبية، التي تعتبر خطتها للعمل مفتاح أي حل ممكن، هي جهود أساسية. وتتابع الأحداث في الأيام الأخيرة، وخطر وقوع مجزرة، بالإضافة إلى الحالة الإنسانية التي تمثل كارثة، وانتهاكات حقوق الإنسان، أمور تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة بغرض إيجاد حل سلمي للأزمة يحترم الإطار الدستوري القائم.

إننا نؤيد إرسال قوة مدنية لحفظ السلام وفقا لمبادئ الميثاق، الأمر الذي سيكفل الأمن للبعثات الإنسانية ولبعثة الوساطة التي تقوم بها منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. وذلك سيجعل من الممكن التوصل إلى حل سياسي للأزمة والخروج بنتيجة سلمية.

ثالثا، إننا نعتقد أن ثمة حاجة ملحة إلى أن يكون هناك برنامج لتقديم المساعدة الإنسانية تتولى الأمم المتحدة أمر تنسيقه.

ولكي يحدث كل ذلك، ستؤيد إسبانيا اعتماد مجلس الأمن قرارا يتضمن إجراءات تجعل التغلب على الأزمة الحالية أمرا ممكنا.

أخيرا، وفي الأجل الطويل، لا بد من وضع استراتيجية أكثر طموحا للتغلب على المشاكل الهيكلية التي تؤدي إلى تواتر الأزمات السياسية واندلاع العنف في هايتي بشكل متكرر.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أستهل بياني بتقديم الشكر إلى وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما على بيانيهما. لقد ألقيا الضوء على الوضع المأساوي في هايتي، الذي يتسع نطاقه ويزداد سوءا مع كل ساعة تمر. وفي الأيام الأخيرة، تفاقم الوضع بشدة في هايتي، حيث سقط نصف البلد تحت سيطرة القوات المتمردة. وثمة خطر حقيقي الآن من أن تقوم تلك القوات قريبا بالهجوم على العاصمة مما قد يؤدي إلى حمام من الدماء.

إن حالة من الفوضى والعنف هي السائدة الآن في شمال هايتي، وحتى بورت أو برينس، مع انتشار أعمال النهب وانعدام الأمن. والموقف يثير القلق على نحو خاص لما يواكبه من نذر كارثة إنسانية حقيقية، حيث يوجد نقص حاد في جميع الضروريات.

وإذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حاسمة، سيتزلق البلد جميعه في هوة الفوضى بكل ما ينطوي عليه ذلك من انهيار مؤسسات الدولة، وعدم الاستقرار، وانعدام الأمن،

والمأساة الإنسانية، وتدفق اللاجئين وخطر زعزعة استقرار بلدان أخرى في المنطقة.

ومن الواضح إن الأزمة التي تعصف بهايتي منذ عدة أسابيع ذات طابع سياسي. وكان من الممكن – وربما لا يزال ممكنا – أن تحل من خلال المفاوضات والحوار المسؤول بين الأطراف المعنية. وفي الوقت الذي تحولت المواجهة بين رئيس الجمهورية والمعارضة إلى صراع عنيف، ينبغي مواصلة الجهود الدبلوماسية الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية ودستورية وتكثيف تلك الجهود، لأنه لا بديل عن التوصل إلى حل تفاوضي للأزمة.

ولذلك، فإن الجزائر– التي تتابع التطورات في هايتي بقلق شديد والتي تدين العنف في ذلك البلد بقوة – قد انضمت إلى بقية المجتمع الدولي في دعم جهود الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية الرامية إلى استعادة الثقة وتعزيز الحوار بين الأطراف وفقا للمبادئ الأساسية الثلاثة التي حددها وزير خارجية جامايكا لتوه.

وبالأمس تحديدا، دعا مجلس الأمن بقوة وبالإجماع حكومة الرئيس أريستيد والمعارضة السياسية في هايتي إلى قبول خطة العمل التي قدمتها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية بغية إقرار حل سلمي ودستوري للأزمة. لكن، بينما قبل الرئيس أريستيد خطة العمل تلك، لا تزال المعارضة ترفضها، والمجموعات المسلحة تعزز سيطرتها على شمال هايتي وتستعد للاستيلاء على العاصمة بالقوة.

وفي مواجهة هذا الموقف المتدهور، يتعين على مجلس الأمن – إذ يواصل دعم جهود الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية وحث الأطراف على تغليب الحوار على المواجهة – أن ينظر بصورة عاجلة في مختلف الخيارات المتاحة لالتزام دولي في هايتي، بما في ذلك إرسال قوة دولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن للمجلس أن يسمح بأن تسقط هايتي في حالة من الفوضى أو أن يسقط سكانها المدنيون ضحية لدوامة العنف. ولا يمكن للمجلس أن يسمح بتكرار المآسي التي وقف المجتمع الدولي يشهد فصولها في الماضي في هايتي وأماكن أخرى بلا حول ولا قوة.

وفي ضوء المأساة الإنسانية التي تلوح نذرها في هايتي، يتعين على المنظمة أيضا تعبئة المساعدة التي تشتد إليها حاجة شعب هايتي في هذه الظروف البائسة، ولا بد أن تعزز المنظمة تواجدها في هايتي. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص لهايتي.

وختاما، اسمحوا لي أن أشيد بالجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية على جهودهما الدؤوبة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة في هايتي.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بحضور الأمين العام في جلسة مجلس الأمن هذه ومشاركة وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما.

وموسكو تشاطر المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء موجة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي اجتاحت هايتي وتخللها الاستيلاء على عدد من المدن، والصراع المسلح وانتشار الفوضى، مما أفضى إلى خسائر فادحة في الأرواح.

إننا ندين أعمال العنف في هايتي بكل قوة. وفي ظل تلك الأوضاع المفزعة، ندعو كل القوى في مجتمع هايتي إلى وضع حد للعنف وإجراء حوار سلمي بغية التغلب على الخلافات والمشاكل القائمة بالوسائل السلمية، على أساس ديمقراطي ودستوري.

ونحن ندعم جهود منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، وجهود الدول المهتمة الأخرى، الرامية إلى تقديم المساعدة التي تحتاجها هايتي لإعادة الأمور إلى

طبيعتها. وإننا مستعدون للنظر على نحو بناء في المقترحات بشأن ما يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه بصورة إضافية في هذا المجال.

إننا نشعر بقلق بالغ حيال التطورات الأخيرة التي تكشف عن تدهور الأوضاع الإنسانية المتردية بالفعل في هايتي، والتي أسفرت عن انقطاع إمدادات الغذاء ومياه الشرب والوقود والأدوية عن السكان. ونعتبر الإجراءات التي يتخذها من يُعرقلون عمل المنظمات الإنسانية الدولية في هايتي أمرا غير مقبول.

وفي ظل هذه الخلفية، نقدر تقديرا عاليا جهود موظفي مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ففي ظل تلك الظروف العصيبة، تواصل تلك الوكالات جهودها لضمان إيصال الأغذية والمساعدات الإنسانية الأخرى التي يحتاجها السكان في هايتي. وندعو كل الأطراف المعنية إلى التعاون معها بصورة نشطة لضمان سلامة وأمن الموظفين العاملين في المجال الإنساني ومنشآت الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن هايتي تحتاج أيضا إلى مساعدة اقتصادية ومالية وفنية مستمرة وشاملة من المجتمع الدولي كيما تتعافى وتتغلب على تلك الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي طال أمدها. ومثلما الحال في كثير من البلدان النامية الأخرى، فإن تثبيت الاستقرار في هايتي يتوقف أساسا على علاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية البالغة الصعوبة، والتي تعد مصدر كل مشاكلها الأخرى في نهاية المطاف.

السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب بهذه الفرصة لمناقشة الحالة المقلقة للغاية في هايتي مع ممثل هايتي ومع الأطراف الإقليمية الهامة، وبمشاركة الأمين العام. ونعترف بالشواغل الإقليمية حيال الحالة ونتفهم هذه الشواغل.

وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما البيان الذي ستدلي به الرئاسة الايرلندية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بعد وقت قصير، وعليه سأقتصر على مجرد الإدلاء بنقطة واحدة أو نقطتين.

إن المملكة المتحدة تؤمن بأنه ما زال يمكن التوصل إلى حل للأزمة السياسية الراهنة بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات. وفي هذا السياق، نؤيد تأييدا تاما خطة العمل التي قدمتها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية. فهي تشكل أساسا هاما للتوصل إلى حل للأزمة.

ونناشد جميع الأطراف في هايتي على سبيل الإلحاح أن تمارس ضبط النفس، وأن تسهم في إعادة القانون والنظام، وأن تجعل من رفاه السكان المدنيين أولوية لها، وأن تراعي حقوق الإنسان بشكل صارم، وأن تحترم الموظفين الإنسانيين الدوليين والمرافق في هايتي. ونحث الحكومة والمعارضة على العودة إلى إجراء مفاوضات لمصلحة الشعب الهايتي.

وما زالت المملكة المتحدة تدعم جهود الذين يعملون على إيجاد حل سلمي للأزمة. ونسلم بالدعوة إلى مشاركة دولية في هايتي، كما أننا مستعدون للنظر بعناية وبسرعة في اقتراحات تقدم إلى المجتمع الدولي بغية الإسهام في تحقيق استقرار الحالة وفي تحسينها الدائم ولأجل طويل.

السيد ماكيبرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أولا، أود أن أرحب بالأمين العام في هذه المناقشة الهامة بشأن بلد يقع في منطقتنا . كما أود أن اشكر وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما – الأونرابل كيث نايت والسيد فريدريك ميتشل – على بيانيهما البليغين. وأود أيضا أن اشكر الممثل الدائم لهايتي على بيانه.

تشعر شيلي بالأسف لأن الحالة في هايتي وصلت مرة أخرى إلى أزمة، واضطرت مجلس الأمن إلى النظر في الموضوع مرة أخرى. وفي نفس الوقت، فإننا نؤمن بأنها مناقشة تجري في الوقت المناسب، الأمر الذي يمكننا من الاستماع بعناية لمختلف البلدان، التي أبدت، بالترافق مع المجلس، قلقا حيال الحالة، بغية التمكن بعد ذلك من مناقشة وتصميم طريقة للتصدي للأزمة السياسية والدستورية في هايتي، وهي الأزمة التي تحتاج إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع.

وننظر إلى الأحداث العنيفة مع شعور بالقلق.ونؤمن إيمانا خاصا بأن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ينبغي أن تركز على إيجاد حل سياسي للأزمة. و ينبغي أن يتمثل هدفها الأساسي في دعم اتفاق من شأنه أن ييسر إعادة السلام والديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان في هايتي. وتحقيقا لتلك الغاية، فان موقف بلدي يتمثل في خمس نقاط.

أولا، كما نبين في مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد اليوم، فإننا نفضل التوصل إلى تسوية سياسية بالوسائل الدستورية والسلمية، يمكن تحقيقها استنادا إلى خطة عمل الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية والمتغيرات التي قد تنشأ من عملية التفاوض.

ثانيا، نرى أن تلك العملية ينبغي أن تديرها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتصرف حاليا، بالرغم من انه ينبغي ألا ينبذ مجلس الأمن اتخاذ إجراء أكثر قوة عند الاقتضاء، كما حدث في الماضي. ويؤيد ذلك القرار الذي اتخذه اليوم المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، وهو القرار الذي يحث مجلس الأمن على اتخاذ تدابير ضرورية وعاجلة في إطار ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يناشد الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية أن يبقى على اتصال وثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة، بهدف ضمان التنسيق والنهج التكاملي في الدورين اللذين ستضطلع بهما كلا المنظمتين.

ثالثا، إننا نؤيد تعيين مستشار خاص للأمين العام لهايتي. ونعتبر ذلك أمرا هاما جدا، خاصة فيما يتعلق بدعم تنسيق أنشطة الأمم المتحدة، فضلا عن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية الأخرى، في المجال السياسي وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية على حد سواء.

رابعا، نرى أن أية صيغة تستخدم في النظر في إرسال قوة شرطة أو قوة مدنية ينبغي أن تستخدم لدعم الاتفاق السياسي، حالما يجري التوصل إليه.

وأخيرا، نود أن نقول إن أي حل للمشاكل السياسية أو الدستورية في هايتي في الأجل القصير لا بد، على سبيل الإلحاح، أن يسبق خطة لتقديم المساعدة الإنسانية، وفي الأجل المتوسط والطويل، خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف إيلاء دعم قوي للعملية السياسية وبالتالي تحاشي حدوث الأزمات المؤلمة والمؤسفة مثل هذه الأزمة، التي لها آثار وخيمة على شعب هايتي.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن المسألة المتعلق بهايتي، مع الأثر الإضافي لوجود الأمين العام.

لقد استمعنا أمس لإحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن الحالة الكئيبة على ارض الواقع في هايتي. وبعد ظهر هذا اليوم، كانت لدى وزيرى خارجية جامايكا وجزر البهاما والممثل الدائم لهايتي صورة أكثر كآبة وقتامة للحالة.

إن الأولوية العاجلة الآن هي استعادة النظام على أرض الواقع وتحاشي وقوع المزيد من الخسارة في الأرواح والممتلكات، ومنع المزيد من حالات إساءة معاملة حقوق الإنسان، والسماح بالإيصال الآمن للمساعدة الإنسانية.

وذلك ما ظل يدعو إليه بقوة وزيرا خارجية جامايكا وجزر البهاما. ولا توجد قوة عسكرية في هايتي، كما أن قوة الشرطة عاجزة عن القيام بكل ذلك. وبالتالي، ثمة حاجة ملحة إلى وجود قوة مدنية دولية للاضطلاع بهذه المهمة. ونحن ندرك أن هناك نداءات موجهة من دول قوية ومنظمات كبيرة – وأيضا من الدول التي ليست بهذه القوة، ومنظمات ليست بهذا الحجم – إلى المتمردين لكي يوقفوا ارتكاب المزيد من أعمال العنف وأن يكفوا عنها. ولكن تلك النداءات، مهما كانت موجهة بصوت قوي، لا بد أن تقترن باتخاذ إجراء قوي على أرض الواقع. وبغير ذلك، قد تبقى تلك النداءات جوفاء وفارغة ولا يؤبه لها.

إننا ندرك أيضا أن هناك مبادرات دبلوماسية وسياسية جارية لتأمين التوصل إلى حل للأزمة. ولكن لن تحظى تلك المبادرات الجديرة بالثناء بفرصة اكبر للنجاح إلا عندما تصمت المدافع. واستنادا إلى تصريحات كلا الجانبين، فإنهما قد تشددا في موقفيهما كما أنهما يسيران على مسار تصادمي. ونظرا لاضطراب الحالة في هايتي، إذا أزمع إرسال قوة لدعم التسوية السياسية، فلا بد أن ترسل الآن، قبل حصول المزيد من تدهور الحالة، وقبل حدوث حمام دم.

والوقت أمر جوهري، كما أننا لا بد أن نتخذ القرارات الصعبة الآن. وبالتالي فإننا نرى ميزة في بيان وزير خارجية فرنسا، الذي عمم بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن، تدعو، في جملة أمور، إلى الإنشاء العاجل لقوة مدنية لحفظ السلام في إطار ولاية ذكرت في البيان. وقال عدد من البلدان أنها قد تكون مستعدة للمساهمة في تلك القوة. وهناك أيضا عدد من البلدان التي أرسلت قوات إلى هايتي لحماية مواطني هذه البلدان. ويمكننا بالتالي أن يكون لدينا بسهولة تحالف للراغبين لوقف العنف المستمر وانهيار القانون والنظام في هايتي.

وبالرغم من أن الظروف مختلفة، فان القوة الدولية في تيمور الشرقية التي أذن بها مجلس الأمن كانت مفيدة إبان أعمال العنف واستعادة القانون والنظام في ذلك البلد. وقد أعادت استراليا وغيرها من بلدان المنطقة القانون والنظام في جزر سليمان العام الماضي.

وبطبيعة الحال، سيتعين التوصل إلى حل سلمي ودستوري للأزمة الحالية في هايتي.

ومن دواعي اغتباطنا أن نلاحظ انهماك منظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية والبلدان الأخرى ذات الاهتمام الخاص في هايتي في إقناع أهلها بحل خلافاتهم على نحو سلمي وديمقراطي ودستوري. فسيتفادون بذلك شبح تدفق اللاجئين، لاجئي القوارب، من هايتي إلى البلدان المجاورة. وقد عانى جنوب شرقي آسيا من هذه التجربة المحزنة خلال حرب فييت نام.

وبالأمس، أصدر رئيس المجلس بالنيابة عن المجلس بيانا صحفيا (نشرة صحفية SC/8009) يناشد الحكومة والمتمردين المسلحين التوقف عن استعمال العنف للعمل على تحقيق أهداف سياسية. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان هذه الرسالة قد وصلت بالفعل إلى الأطراف المعنية، أو ما إذا كانت حتى استمعت إلى شيء مما قلناه. وفي حالة ما إذا قرر المجلس بعد هذه الجلسة تجديد نداء الأمس، فلابد أن يقرر أيضا عمل شيء يتجاوز هذا النداء ويتصدى للحالة على أرض الواقع. وإلا فقد نجد أنفسنا نتعامل مع البيان الذي أصدرناه نحن، ونكتشف أننا عن غير قصد لا نسبب سوى الحرج لأنفسنا.

وينبغي ألا يلغي المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة مسؤوليتهما عن معالجة الخلل الهيكلي الحالي في هايتي بوجود قوي الآن من أجل التصدي للجوانب الأمنية والإنسانية. وخير طريقة للسماح بمزيد من التدهور في حالة

سيئة واتساع نطاقها هي أن لا نفعل شيئا أو أن نفعل شيئا بعد فوات الأوان. وأرى أن يجتنب مجلس الأمن ذلك. ومن ثم نرحب بتعيين الأمين العام المستشار الخاص في هايتي لهذا الغرض.

السيد غاسبار مارتيز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أتقدم لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة. ونعرب عن امتناننا لعودة الأمين العام لكي يتمكن من الحضور معنا عصر اليوم. فهذه فرصة فريدة لأن ننظر في هذه المسألة بمشاركة كاملة من الشركاء الإقليميين الرئيسيين. وبالنيابة عن أنغولا، أثني على الأمين العام للكيفية التي تناول بها هذا التحدي ولحضوره إلى المجلس حتى نشترك معا في النظر في هذه الأزمة، التي ليست أزمة كاريبية فحسب، بل أزمة دولية: إنها أزمتنا.

وتقتضي الأزمة الراهنة في هايتي من مجلس الأمن وبقية المجتمع الدولي مرة أخرى اتخاذ موقف بعمل ما هو مسؤوليتنا: أي إعادة السلام وسيادة القانون إلى هذا البلد المنكوب بالأزمات. ومن ثم تشهد مناقشتنا عصر اليوم في حد ذاتها بتصميم المجتمع الدولي والمجلس على التصرف. فليس من شأن العصيان المسلح إذا سمح له بالاستمرار دون رادع أن يشكل بديلا كريما أو فعالا من أي نوع. إذ ستكون النتيجة نظاما آخر خارجا على القانون، مما يفتح فصلا جديدا في حقبة الظلام والغموض أمام شعب هايتي، وهي حقبة طال أمدها بالفعل أكثر مما يجب.

ويرى وفدي أن تلك أسباب كافية تبرر المخاوف العميقة التي يعرب عنها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأحداث في هايتي واستعدادنا للعمل. وندعم بشكل كامل مبادرات الرابطة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، التي قدمت في بلاغة شديدة بوصفها حلا سياسيا للأزمة، ونناشد المعارضة أن تعيد النظر في رفضها الخطة المطروحة. ونرى أن تغتنم المعارضة الديمقراطية هذه الفرصة بوصفها طريقة واقعية للعمل على تحقيق أهدافها في التحول الديمقراطي في هايتي والوصول إلى غاياتها السياسية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للاستجابات التي أبدتها حكومات فرنسا وكندا والولايات المتحدة. وأرى أن استمرار مشاركتها سوف يعين شعب هايتي والبلدان الأخرى في هذه المنطقة على إيجاد حلول مناسبة للأزمة. ويعرب وفدي عن استعداده لدعم الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن والرامية إلى المشاركة الفعالة في هايتي، بما فيها الإجراء المتعلق بإنشاء قوة دولية لدعم التوصل إلى تسوية سياسية. ويؤيد وفدي أيضا كل التأييد تعيين الأمين العام مستشارا خاصا معنيا بهايتي، نظرا لأن الحالة تتطور على نحو يبرر وجودا أكثر فعالية للأمم المتحدة.

وتبعث الأزمة الإنسانية التي تتكشف في هايتي على القلق الشديد. وندعو الأطراف إلى كفالة حماية المدنيين، وسلامة العاملين في المجال الإنساني، واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نؤيد إصدار نداء عاجل لتقديم المساعدات الإنسانية إلى شعب هايتي.

وفي الختام، أعرب عن تأييدي للاستجابة التي أبداها رئيس مجلس الأمن على شكل بيان صحفي (SC/8009). وأرجو أن يصدر المجلس بيانا رئاسيا بعد ظهر اليوم، يكون واضحا وخاليا من الغموض لمعالجة الحالة الآخذة في التطور على نحو بالغ الخطورة. وينبغي أن تؤخذ شهادة بلدان المنطقة عصر اليوم على محمل الجد الشديد بوصفها مشورة سديدة.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أشكركم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة التي ستتيح لنا فرصة لسبر أغوار الحالة المتردية في هايتي. وأعرب عن ترحيبي الحار بحضور وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما.

ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء خطورة الحالة في هايتي، وهي بلد تربط بنن به صلات تاريخية ووشائج قرابة هامة. وتستدعي هذه الحالة اتخاذ تدابير قوية لمساعدة سكان هايتي على تجنب العواقب التي يمكن التنبؤ بها للمواجهة المأساوية بين القوى المتنازعة. وقد اضطلع المجتمع الدولي منذ وقت ليس ببعيد بجهود كبرى للضغط من أجل إعادة إقرار السلام والمشروعية الدستورية في هايتي. فكانت تلك فرصة جديدة يمكّن فيها هذا البلد أسس الديمقراطية ويحقق الرخاء. ولعلنا لم نعالج هذه المشكلة من الاتجاه الصحيح، لأن هايتي قد انزلقت من جديد إلى الهاوية.

فالحالة في هايتي مرة أخرى تدعو للاهتمام العاجل. والحالة الأمنية تثير القلق، كما تدهورت الحالة الإنسانية تماما وتحتاج إلى عمل متضافر فوري. لذلك يلزم أن نحقق استقرار الحالة سريعا في هذا البلد تجنبا للخطر الحقيقي المتمثل في انزلاق هايتي إلى هاوية الفوضى. ونحث جميع الأطراف المتورطة في الأزمة الهايتية على أن تلتزم بالسير على طريق الحوار والتفاوض.

ونرحب بمبادرات الرابطة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية والبلدان المشتركة في البحث عن حل سياسي سلمي للأزمة في هايتي، وندعم هذه المبادرات.

ونرى أنه يجب أن يكون السعي إلى تحقيق السلام واستعادة الحوار في إطار النظام الدستوري القائم. ويسرنا أيضاً أن الأمين العام قرر أن يُعين مستشاراً خاصاً لمتابعة الحالة في هايتي.

ويجب أن يدعم المجتمع الدولي الشعب الهايتي وأن يساعده في التحرك على نحو قاطع إلى داخل دورة النمو الفعالة. ويستحق الشعب الهايتي أن تُتاح له احتمالات حقيقية للنمو عقب ٢٠٠ سنة من الاستقلال، تجاوزه فيها التاريخ وحمل فيها عبئا ثقيلا من عدم الاستقرار والفقر المدقع.

ويجب أن يوفر التزامنا بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي ما يلزم للإجراءات التالية وتيسيرها: على الأجل القصير، تيسير المساعدة الإنسانية الطارئة واستعادة القانون والنظام العام واحترام الحريات الأساسية؛ وإقامة حكم القانون؛ وإنشاء جيش جمهوري وطني؛ والتأهيل المهني للشرطة؛ وتعزيز المؤسسات.

بيد أن كل هذه الجهود ستكون دون طائل إذا لم يتشاطر أبناء هايتي القيم والمبادئ التي نُشير إليها اليوم. ولهذا، يجب على السلطات الهايتية وجميع من يطمحون في الاضطلاع بمسؤولياتهم السياسية في هذا البلد تقديم الدعم التام لمطامح الشعب الهايتي والشعوب الأخرى في المنطقة في أن يحكمها القانون وفي أن تبني مجتمعات تسودها الحرية والديمقراطية والرخاء.

السيد ديغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بوجود وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما، ونود أن نشكركم على عقد هذه الجلسة حسنة التوقيت لمجلس الأمن بعد ظهر اليوم للنظر في الأزمة السياسية، والأزمة الإنسانية، وانتهاكات حقوق الإنسان في هايتي.

وتؤيد ألمانيا تأييداً تاماً البيان الذي سيدلي به فيما بعد في هذه المناقشة السفير، ريان، سفير أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أعلن أيضاً أن ألمانيا، بصفتها الرئيس بالإنابة للاتحاد الأوروبي في هايتي، تدعم بنشاط الجهود المشتركة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

ونطالب بتقديم الدعم المستمر من منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية (الكاريكوم) للتوسط في التوصل إلى تسوية سياسية. ويجب أن يُجرى الحوار السياسي بروح من التوفيق من جميع الجوانب. والمصالحة وبناء الثقة

فيما بين الأطراف الهايتية، وليس المواجهة، هما هدفا الجهود الدولية لوضع الأسس للتنمية الديمقراطية المستدامة في هايتي.

ومن مسؤولية جميع الأطراف الهايتية المعنية أن ترفض وسيلة العنف كأداة لتحقيق تغييرات سياسية. ولا يمكن لأعمال القتل، والسلب، والفوضى في الشوارع، والانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان أن تكون أساسا لمستقبل هايتي. وينبغي عدم السماح للمجموعات والميليشيات المتمردة بأن تكون عوامل فيما قد يكون مقامرة سياسية غير مسؤولة، ونظرا لأن هذا لن يؤدي إلا إلى الإضافة إلى بؤس شعب هايتي. وينبغي لمن يحسبون أن العنف قد يخدم قضيتهم أن يدركوا أن هذا العنف قد يتحول ضدهم في القريب. ولا يوجد في رأينا بديل للتسوية السياسية التي توفق بين جميع فئات الشعب الهايتي في الإطار القانوني الذي ينص عليه دستورهم.

وتتطلب هذه التسوية المساعدة الخارجية في تنفيذها. وينبغي أن يكون مجلس الأمن على استعداد للمساعدة في جهود تحقيق الاستقرار بكل السبل الممكنة وفي فترة زمنية قصيرة.

وبالإضافة إلى الأطراف الهايتية المعنية، يضطلع المجتمع الدولي أيضا بالتزامات، في ضوء تلاشي القانون والنظام في مناطق كبيرة من دولة عضو في الأمم المتحدة. ولقد بدأ الوقت ينفد في مواجهة الفوضى المتزايدة والعنف والبؤس المتزايدين. وعلينا أن نناقش سبل ووسائل مساعدة سكان هايتي. ولهذا، ترحب ألمانيا بقرار الأمين العام الذي يقضي بتعيين مستشار خاص له، ونتطلع إلى العمل معه. ونرحب أيضاً بمبادرة الحكومة الفرنسية التي ترمي إلى دعوة ممثلي الحكومة والمعارضة لإجراء محادثات في باريس.

ونشجب الخسارة في الأرواح في هايتي، ونحن نواجه حالة إنسانية تزداد سوءاً وتبعث بطبيعة الحال على عظيم قلقنا. فالأطفال يُمنعون من الانتظام في المدارس، والانقطاعات في الطاقة الكهربائية تؤدي إلى إغلاق المستشفيات، وتوزيع الأغذية يتعرض للعراقيل. ونحث جميع الأطراف الضالعة في الصراع على أن تُتيح إمكانية الوصول الحر من أجل توصيل المساعدة الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان، والتقيد بالقانون الإنساني الدولي.

ويجب، من أجل تحقيق مصلحة شعب هايتي، أن يتوقف العنف والمواجهة فوراً، ونتوقع أن يوضح المجلس هذا على نحو لا لبس فيه في بيان رئاسي في نهاية هذه المناقشة.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة، ونرحب بوجود وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما فيما بيننا فضلاً عن وجود ممثلين آخرين للجماعة الكاريبية.

ولقد شهدنا بقلق متزايد في الأسابيع الأخيرة الحالة السياسية والإنسانية المتردية في هايتي. ولقد وصفت الحالة بحق على أنها وصلت إلى أبعاد الأزمة. ولا مبالغة في التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير فورية لإنقاذ الأرواح ومنع حدوث صراع أخر. ونتشاطر أوجه قلق أعضاء المجلس الآخرين إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في هايتي. وثمة ما يُبرر اتخاذ إجراءات فورية لتخفيف المعاناة الإنسانية.

وترحب باكستان بالجهود التي بذلها حتى الآن أصدقاء هايتي للمساعدة في تبديد الأزمة. وتؤيد باكستان أيضاً المبادرة التي اتخذها منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية للتوصل إلى حل سياسي ودستوري سلمي للأزمة. ومازلنا نأمل في أن يكون بوسع الأطراف التوصل إلى سبيل إلى الأمام نحو التسوية السياسية عن طريق هذه الجهود. ووفدي أيضاً على استعداد للنظر في مشاركة دولية أوسع لدعم الحل السياسي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ونود، في معرض نظر المجلس في هذه الحالة، أن نتقدم ببضع عبارات للتحذير. ونحن نوافق على أنه لا توجد حلول سريعة، ولا حلول سهلة في هايتي. فالمشاكل التي تواجهها هايتي متعددة الأبعاد؛ فلقد تركتها عشرات السنين من الفقر، والانهيار الاقتصادي، والتردي البيئي، والعنف وعدم الاستقرار كأفقر بلد في الأمريكتين. ولهذا يجب أن تكون الحلول لهذه المشاكل على عدة جبهات.

فعلى حين ينبغي معالجة الشواغل الفورية في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية، يجب أيضاً معالجة الأسباب الجزرية الاجتماعية الاقتصادية الأعمق الأخرى للصراع وعدم الاستقرار في هايتي. وعلى الرغم من أن اشتراك الأمم المتحدة في هايتي يعود إلى عام ١٩٨٦، بل وتضمن عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في أواسط التسعينات، فقد انسحبت الأمم المتحدة قبل الأوان دون معالجة الكثير من الأسباب الجذرية. ولقد نصح وفدي مراراً بعدم انسحاب الأمم المتحدة قبل الأوان في أي من حالات الصراع. وطالبنا أيضاً باتباع نهج أشمل، لا يضم مجلس الأمن فحسب وإنما أيضاً الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتناول جميع المسائل الكامنة في هذه الحالات المُعقدة. ويجب، إذا شاركت الأمم المتحدة مرة أخرى، أن تفعل ذلك بإرادة سياسية ومالية كافية، وبالتزام مستدام بمتابعة الجهد إلى أن يتحقق على نحو تام السلام والأمن الدائمان في هايتي والمنطقة.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): شكرا سيدي الرئيس للدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في هايتي عصر اليوم. نود أيضا أن نرحب بحضور الأمين العام وأيضا وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما في وقت سابق اللذين جاءا للتكلم معنا عصر اليوم، وزميلنا ممثل حكومة هايتي.

يساور الولايات المتحدة قلق عميق بشأن الأزمة السياسية في هايتي. وندين استعمال العنف وندعو جميع الفاعلين السياسيين إلى الانخراط في حوار لتحقيق حل دستوري وسياسي مستدام.

ولا يمكن للشعب الهايتي أن يبني مستقبلا أفضل لنفسه – مستقبلا ديمقراطيا ومزدهرا ومحترما لحقوق الإنسان ومسالما – إلا بتأمين ذلك الحل. وإذا تم التوصل إلى اتفاق سياسي مستدام في هايتي فإن الولايات المتحدة ستدعم الجهود لنشر قوة دولية لدعم التنفيذ. لقد عملنا عن كثب مع الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية و"أصدقاء هايتي" وغيرها للاستجابة إلى الأزمة في هايتي وسنواصل فعل ذلك.

وأيدنا أيضا تأييدا قويا التنفيذ التام للقرارات ٨٠٦ و ٨٢٢ ومؤخرا ٨٦١ التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية. ولا تزال هذه القرارات سارية وهي تنص على خطوات يجب اتخاذها إذا أريد للديمقراطية أن تضرب بجذورها عميقا.

ونواصل دعم البعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية إلى هايتي. ويمكن أن تشكل البعثة الأساس لحضور دولي موسع لإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، وللنهوض بحكم القانون، ونزع سلاح العصابات، ولتشجيع مناخ من الأمن مفض إلى النشاط الديمقراطي.

ونحث جميع العناصر الديمقراطية في هايتي على الحفاظ على حوار فعال للتوصل إلى حل سياسي دائم. وحوارنا معها ومع عناصر أخرى من المجتمع الهايتي يجب طبعا أن يستمر. ومن الحتمي أن يتم التوصل إلى هذا الحل بسرعة، قبل أن تنشأ أزمة إنسانية خطيرة. إن الشعب الهايتي عانى فعلا معاناة كبيرة في ظل الفقر المدقع وظروف الحياة المحفوفة بالمخاطر. ومع ذلك فإنه يواجه احتمالا حقيقيا، احتمال محنة أشد: تعميق الأزمة، وإمكانية نشوء حالة

الطوارئ الإنسانية، ومستقبل سياسي مقلقل. إن الأطراف، إذ تواجه هذه الأزمة واحتمال تعميقها، يجب أن تعمل لما هو في خير مصالح الشعب الهايتي.

وأصغينا بحرص إلى مقترحات شركائنا في الجماعة الكاريبية. وسنواصل استشارتهم ودول أخرى عن كثب فيما يتعلق باستجابة المجتمع الدولي إلى أزمة هايتي.

السيد دي لا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشعر بالامتنان لكم، سيدي، لتنظيم مناقشة اليوم. وكما تعرفون، يشعر بلدي، الذي يرتبط بهايتي بروابط تاريخية، بالقلق على نحو خاص بسبب الحالة الخطيرة في ذلك البلد.

وأرحب بوزير الشؤون الخارجية لجامايكا، الرئيس الحالي للجماعة الكاريبية، ووزير الشؤون الخارجية لجزر البهاما، وأشكرهما على بيانيهما. ونحن نشاطر حسهما بالاستعجال ورغبتهما في العمل. وكنا أيضا على اتصال وثيق في الأيام الأخيرة بشركائنا الرئيسيين فيما يتعلق بهذه الأزمة.

ونحن ندرك أن الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية تضفيان على المسألة المشروعية والخبرة والإرادة في العمل، وهي صفات ضرورية للتوصل إلى حل. وأقول من البداية أن نقطة الانطلاق لحل الأزمة في نظرنا تكمن في خطة العمل التي وضعتها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية. والتعبئة الحاسمة للمجتمع الدولي يجب أن تدور حول خطة العمل تلك.

ما الذي يمكننا أن نفعله في هذه الساعة الخطيرة، للشعب الهايتي؟ إننا نواجه حالة ملحة على مستويين. من الملح، أولا، فيما يتعلق بحالة الشعب الإنسانية التي تسوء على نحو يبعث على القلق الشديد وخصوصا فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي يقع الناس ضحية لها. ويجب أن ندعم الجهود الدولية للاستجابة إلى تلك الحالة.

ثانيا، أنها ملحة من ناحية التوصل إلى حل للأزمة السياسية، حل يجب أن يكون في الإطار الدستوري الحالي. ولذلك نعتقد أن من المهم الإصرار على مقترحات المنظمتين الإقليميتين فيما يتعلق بإقامة حكومة انتقالية للوحدة الوطنية يقودها رئيس للوزراء وتكون وفقا لأحكام خطة عمل الجماعة الكاريبية.

ولضمان الدعم اللازم لتلك الخطة من المفيد، كما اقترح أمس وزير الشؤون الخارجية الفرنسي السيد دومينيك دي فيليبان، إكمالها بإجراءات منها التعجيل بوضع جدول زمني للانتخابات الرئاسية والعامة.

ومن نافلة القول إن المساعدة الدولية ينبغي أن تقدم للإعداد لهذه الانتخابات عن طريق إنشاء لجنة انتخابية، وأدوار تسجيل ناخبين على نحو مشروع وتنظيم بعثات مراقبة دولية. وفي ذلك السياق نعتقد، مثل غيرنا، بأنه ينبغي توخي قوة مدنية لحفظ السلام. وهذه القوة لا تكون قوة تابعة للأمم المتحدة، ولكن ينبغي لمجلس الأمن أن يمنحها التفويض وأن تكون قائمة على ولاية من مجلس الأمن. ويمكنها أن تكون عاملا مكونا هاما لحل سياسي: إنها إذ تنشأ فورا لدعم حكومة وحدة وطنية يمكنها أن تساعد في إعادة إقامة النظام العام وأن تدعم عمل المجتمع الدولي في الميدان، وخصوصا في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان.

وكما أشارت سلطات بلدي على أعلى مستوى فرنسا على استعداد للإسهام في قوة مدنية لحفظ السلام تفي بهذه الشروط، مكملة بذلك الفرق التي يجب بالضرورة أن تأتي، أولا وفي المقام الأول، من بلدان المنطقة.

وأود أن أضيف أن للقوى السياسية الهايتية نفسها أن تقوم بالتنازلات الضرورية للتوصل إلى اتفاق سياسي. ولا يسعني إلا أن أضم صوتي إلى الدعوات التي أصدرها مجلس الأمن إلى السلطات الحكومية والمعارضة.

ومما يبعث على قلقنا العميق العنف والاعتداءات على حقوق الإنسان، وهي الاعتداءات التي تجري حاليا في هايتي. ونحن نرجو قادة البلد السياسيين أن يقوموا ببوادر الانفتاح الطيبة اللازمة. ونعتقد أنه عندئذ سيستطيع المجتمع الدولي، عن طريق دعمه للجماعة الكاريبية ولمنظمة الدول الأمريكية، أن يفي بحصته في العقد في المجالات التي ذكرتها، في المجال السياسي وعلى الصعيد الإنساني، في مجال حقوق الإنسان وفيما يتعلق بإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

وسيكون للأمم المتحدة دور رئيسي في ذلك الصدد. ونحن نشيد بالقرارات التي اتخذها الأمين العام فعلا، ونؤيد في الوقت المناسب تعيين ممثل خاص يكون قادرا على العمل في الميدان، ولا سيما في كفالة أكبر قدر من التنسيق فيما بين الوكالات والمنظمات لتقديم المساعدة إلى أبناء هايتي.

وليتأكد المجلس أن فرنسا عاقدة العزم على مواصلة بذل جهودها للإسهام في تعبئة المجتمع الدولي لصالح هايتي.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضا أرحب بوجود الأمين العام في الجزء الأول من جلستنا، وبمشاركة وزير الخارجية، نايت ووزير الخارجية ميتشيل – وأعرب من خلالهما عن تقديرنا العميق للجهود الناجحة التي تبذلها سلطات الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بغرض كفالة تحقيق حل سلمي للأزمة السياسية الراهنة في هايتي.

ومع أن رومانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به قريبا الممثل الدائم لأيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أبدي هنا بضعة تعليقات موجزة. أولا، أؤكد من جديد تأييد رومانيا للمبادرات الإقليمية الرامية إلى استعادة السلام في هايتي. ونحن نرى أن خطة عمل الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية توفر عناصر جيدة لبناء الثقة وتعزيز الحوار السياسي فيما بين الأطراف في هايتي. وينبغي متابعة تنفيذ عناصرها الأساسية لأنها لها قدرة حقيقية على تحقيق تسوية سلمية ودستورية للأزمة.

إن المجتمع الدولي لا يسعه أن يتجاهل المخاطر التي تنطوي عليها عرقلة العملية الدستورية بصورة عنيفة. وفي ذلك السياق، نشيد بالمبادرات التي اتخذها الولايات المتحدة وفرنسا وكندا إلى جانب الأطراف الإقليمية. ونعتقد أنه من المناسب والصائب صقل واستكمال خطة العمل التي قدمت بالفعل إلى حكومة هايتي والمعارضة السياسية مع أفكار أخرى ترمي إلى تعزيز الدعم العالمي للتسوية السياسية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وبهذه الطريقة، يمكن النظر في جدول زمني معجل للعملية السياسية في هايتي. ولا نزال نعتقد أنه من الممكن تحقيق اتفاق سياسي شامل، وينبغي أن يتصف تحقيقه بمنتهى الأولوية. وفي ذلك الصدد، نشارك الآخرين في حث جميع الأطراف في هايتي على التحلي بما يلزم من روح توفيقية، وحث الثوار المسلحين على وقف أعمال العنف وجعل التسوية السياسية ممكنة.

ثانيا، أود التأكيد على أن مصادر عدم الاستقرار في هايتي معقدة ومتشابكة وهي: الفقر، وضعف الحكم، وانعدام التنمية، وانعدام المكاسب الملموسة في حياة أبناء هايتي اليومية. والحالة تتطلب نهجا متماسكا وموحدا بغية التصدي للأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار والنظر في إيجاد حل طويل الأمد. فبدلا من إخماد الحريق كلما وقعت أزمة، علينا أن نتصدى للأسباب التي تعيد إشعال فتيلها دوريا.

ثالثا، تحيط رومانيا علما، مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، بالطلب الذي تقدمت به الجماعة الكاريبية وممثل عن حكومة هايتي للنظر في المسألة. ووفد رومانيا على استعداد للعمل الوثيق مع الوفود الأخرى بغية إيجاد الجواب اللازم على هذا الطلب، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وضمن

اختصاص مجلس الأمن المحدد في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

وأخيرا، ترحب رومانيا بقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص لهايتي، وتعتقد أن من أولويات المستشار الخاص التصدي للأزمة الإنسانية التي تهدد بالامتداد لتشمل البلد بأسره. وفي غضون ذلك، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل متابعة الأحداث في هايتي عن كثب.

السيد سارندبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أرحب بوجود وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما في جلسة المجلس هذه.

إن البرازيل، في السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السياسية الحالية الخطيرة في هايتي، تعرب عن تقديرها للجهود التي تضطلع بها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية. وقد ذكر زميلنا ممثل شيلي، السفير ماكيرا، أن منظمة الدول الأمريكية اعتمدت في وقت سابق من ظهر اليوم قرارا جديدا بشأن مبادرة بلدان منطقة البحر الكاريبي وكندا والمكسيك والبرازيل. وأضيف فقط أن القرار يشدد على ثلاث نقاط: أولا، الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن التدابير العاجلة اللازمة والملائمة وتوقع ذلك؛ وثانيا، أن التدابير المتخذة ينبغي أن تكون تلك المقررة في ميثاق الأمم المتحدة؛ وثالثا، يشدد القرار على فكرة ضمان التنسيق والتكامل بين دوري منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، مع الأخذ في الحسبان بوجه خاص لأنشطة البعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية في هايتي.

إننا ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة لمجلس الأمن لمناقشة الحالة الراهنة في هايتي. فهذه الجلسة جيدة التوقيت وملائمة. وقد أجرى مجلس الأمن، تحت رئاستكم، مشاورات منتظمة بشأن هذه المسألة وظل ملما بالأحداث الجارية في ذلك البلد. وهذه الجلسة تتيح الآن فرصة للاستماع أيضا إلى آراء العضوية الأوسع للأمم المتحدة بشأن هذه الحالة الباعثة على القلق. ونحن نقدر تقديرا كبيرا طلب العديد من الوفود للتكلم اليوم.

ويساور البرازيل قلق بالغ بشأن تدهور الحالة في هايتي في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية. ونحن نتابع بدقة الأحداث الجارية هناك من خلال سفاراتنا في المنطقة وفي إطاري منظمة الدول الأمريكية ومجموعة ريو. ويعرب وفدي عن تضامن البرازيل مع كل أبناء هايتي في هذه المرحلة الصعبة. فمعظم الهايتيين، شأنهم في ذلك شأننا، يتشاطرون الرأي في أنه لا يمكن أن يكون العنف حلا مقبولا للتغلب على الخلافات أو تقديم الأفكار والآراء.

ونحن، في إطار منظمة الدول الأمريكية، ظللنا نشارك بنشاط في المناقشات والمفاوضات الرامية إلى إيجاد حل للأزمة السياسية. وشاركنا أيضا في المفاوضات المتعلقة بقرار منظمة الدول الأمريكية CP/861 وقرارات أخرى. وفي سياق فريق الأصدقاء، ظللنا على اتصال مباشر بجميع الأطراف المعنية في العملية. والبرازيل، بوصفها بلدا من بلدان المنطقة، تولي أهمية قصوى لحماية الديمقراطية والشرعية في هايتي.

وفي مجموعة ريو، التي تولت البرازيل رئاستها منذ كانون الثاني/يناير، ظللنا نجري مشاورات بشأن هذا الموضوع. وأصدرت المجموعة مؤخرا بلاغين، أعرب أحدثهما، الذي صدر أمس، عن تأييدنا لجهود منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في هايتي وكذلك جهود الأمم المتحدة، ولا سيما أنشطتها في ميدان المساعدة الإنسانية. ودعونا الأطراف إلى قبول الخطة التي قدمتها الجماعة الكاريبية، وأدنا بشدة أعمال العنف التي تحدث في هايتي. وفي تلك المناسبة، أعربنا أيضا

عن تأييدنا للرئيس المنتخب ديمقراطيا، جان - برنارد أريستيد.

وبفضل جهود الوسطاء الدوليين المتواصلة - منظمة الدول الأمريكية وفرنسا والولايات المتحدة وكندا - يبدو أنه لا يزال هناك مجال للحوار، على الرغم من أن الحالة في البلد، وبصفة أساسية بعد الاستيلاء على مدينة كاب هايتي، تتدهور بصورة مطردة. وتعرب حكومة البرازيل عن استيائها من قرار قطاعات المعارضة رفض خطة العمل المقدمة يوم السبت الماضي وبيان الضامنين. ويدعو وفدنا تلك القطاعات إلى إعادة النظر في الموقف الذي أعلنته يوم الثلاثاء الماضي، وإبداء الرغبة في الدخول في حوار فعال وبناء ونبذ كل أعمال العنف الرامية إلى تقديم برنامجها السياسي.

ونحن نعتقد أن العناصر المحددة في خطة العمل وفرت مخرجا من المأزق السياسي الحالي. ونحن نطالب جميع الأطراف بتقديم كل المساعدة الممكنة للجهود المبذولة من أجل إحلال السلام في هايتي.

والسلطات البرازيلية على اتصال مع شركائها الدوليين ومستعدة لمناقشة جميع احتمالات المشاركة الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن ومعالجة الحالة الإنسانية في هايتي، مادامت تُنفذ ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة ووفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ويساور وفدي القلق إزاء التدهور المتزايد في الحالة الإنسانية في هايتي. وتدعم البرازيل جميع الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة في الميدان، ونشجب بقوة القيود التي تُفرض حاليا على حركة تلك الوكالات. ونطالب جميع الأطراف بتسهيل المساعدة الإنسانية. وقبل كل شيء، نود أن نشدد على أهمية احترام سلامة موظفي ومنشآت المساعدة الإنسانية الدولية.

كما نشدد على الحاجة إلى احترام جميع الأطراف لحقوق الإنسان في ذلك البلد. وينبغي لمرتكبي الانتهاكات أن يأخذوا في الاعتبار أنه ستتم مساءلتهم، آجلا أم عاجلا، على أعمالهم غير المسؤولة.

أخيرا، أود التشديد على أهمية تجديد المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، للالتزام بتهيئة الظروف الطويلة الأجل لهايتي مستقرة ومزدهرة. وعودة ظهور العنف على نطاق واسع في ذلك البلد، بعد ١٠ سنوات من نظر المجلس في هذه القضية، تظهر أن الوسيلة التي اعتمدت آنذاك لم تحقق النتائج المرجوة، وأن النُهُج المبتكرة مطلوبة. ومن الواضح تماما أنه لا يزال يتعين التصدي للأسباب الجذرية - وهي الفقر وعدم الاستقرار السياسي والضعف المؤسسي، وأنه ينبغي البدء بذلك ما إن يتم إنهاء الصراع الحالي وعدم الاستقرار السياسي.

ويرحب وفد البرازيل بقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص لهايتي، ويعتقد أن بمقدوره أن يفعل الكثير للإسهام ليس في الوضع الراهن فحسب بل أيضا في طرح أفكار بناءة للتصدي للمشكلات القائمة منذ زمن طويل والتي تبلي هايتي وشعبها الباسل.

وعندما نتطلع إلى المستقبل نرى أن موضوع أزمة هايتي يزداد إلحاحا. وبعد أن استمعنا إلى وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما، وإلى الممثل الدائم لهايتي، وإلى الزملاء الأعضاء في المجلس، بتنا على اقتناع بأنه سيتعين على مجلس الأمن أن ينظر على وجه الإلحاح في نشر قوة دولية في هايتي ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة. ونحن مستعدون للدخول في مناقشات تفصيلية بشأن هذا الموضوع وبشأن المقترحات الأخرى الناشئة بشأن هذه القضية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

يرحب الوفد الصيني بوزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما في جلستنا اليوم. وسيكون بياناهما مفيدين جدا في نظر المجلس في مسألة هذا البلد. و نحن نتفهم تماما قلقهما ولهفتهما بشأن الأزمة في هايتي. وتستحق توصياتهما أن ينظر المجلس فيها وأن يدرسها بجدية.

وتتابع الصين عن كثب تطور الوضع في هايتي، ويساورها قلق بالغ إزاء الخسائر البشرية الفادحة التي يسببها التدهور المستمر لتلك الحالة. ونحن نحث جميع الأطراف في هايتي على حل الأزمة عن طريق الوسائل السلمية، ومن خلال الحوار، ومن أجل المصلحة العليا لشعبها ودولتها. وينبغي لجميع الأطراف أن تضاعف جهودها لتحقيق ذلك الهدف وحتى تمنع المزيد من إراقة الدماء والصراع.

إننا نشيد بمنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية، وغيرهما على جهودها المضنية لدفع جميع الأطراف في هايتي قدما نحو إنهاء الورطة الحالية، وندعم استمرارها في أداء دور نشط. ونرحب بقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص لهايتي.

ونطالب المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى شعب هايتي. وستشارك الصين في جهود المجتمع الدولي للمساعدة على تهدئة الوضع الراهن في هايتي وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الدائمة في ذلك البلد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي هو ممثل أيرلندا، الذي أعطيه الكلمة.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرشحة لعضويته بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا، والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا وليختنشتاين.

يرحب الاتحاد الأوروبي بهذه المبادرة من مجلس الأمن لمعالجة الحالة في هايتي في هذا الوقت الحرج. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص لهايتي.

ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء الحالة المتدهورة في هايتي. ولقد ازداد قلقنا مع كل نبأ مزعج بشأن التدهور الحاد في الوضع الأمني، والخسائر المستمرة في الأرواح، والإساءة لحقوق الإنسان، والانتهاكات الخطيرة لقواعد الديمقراطية، والحد من قدرة عمال الأنشطة الإنسانية على الوصول وعرقلة تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين المتضررين.

و يذكر الاتحاد الأوروبي جميع المعنيين بواجب احترامهم لدستور هايتي والانصياع للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقوانين حقوق الإنسان واللاجئين. ونحن نطالب جميع الأطراف بتسهيل تقديم المعونة الإنسانية واحترام موظفي الأنشطة الإنسانية ومؤسساتها ومركباتها ومنشآتها الطبية.

ويجب حل الأزمة الراهنة في هايتي سلميا، من خلال الوسائل الدستورية وعملية للحوار السياسي والتوفيق. ولقد أعطى الاتحاد الأوروبي دعما واضحا لجهود منظمة الدول الأمريكية من أجل تيسير حل للمأزق السياسي في هايتي. كما أيدنا بقوة المبادرة الأخيرة من الجماعة الكاريبية. ويأسف الاتحاد الأوروبي بشدة إزاء رفض المعارضة في هايتي حتى الآن قبول خطة العمل التي قُدمت إلى الحكومة والمعارضة في هايتي يوم السبت، ٢١ شباط/فبراير. ولا يزال

الاتحاد الأوروبي مقتنعا بأن مبادئ تلك الخطة تتيح فرصة هامة لاستعادة الثقة وتسهيل الحوار. وتتحمل جميع الأطراف مسؤوليات كبيرة في ظل الظروف الحالية وهي بحاجة إلى أن تتصرف على هذا النحو.

والاتحاد الأوروبي مستعد، إلى جانب دول أخرى معنية ومنظمات إقليمية، للإسراع بالبحث عن نتيجة عملية وسلمية وديمقراطية ودستورية. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص بالمبادرة العاجلة من حكومة فرنسا بدعوة ممثلي الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني في هايتي إلى إجراء محادثات في باريس غدا. وبينما ننتظر نتيجة تلك المناقشات، يطالب الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف بالامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يزيد من تعريض رفاهية شعب هايتي للخطر.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي هو ممثل كوبا، الذي أعطيه الكلمة.

السيد ريكيخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تتابع كوبا الأحداث في هايتي عن كثب وبقلق شديد. إن هايتي دولة كاريبية شقيقة نرتبط معها بعلاقات تاريخية وثيقة. وواجبنا جميعا هو أن نقف إلى جانب هايتي. ويجب ألا ننسى أنه في هايتي، قبل حوالى ٢٠٠ عام، بدأت شعوب منطقة بحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية كفاحها من أجل الحرية. ويجب أن يساعد المجتمع الدولي هايتي في هذا الوقت الحرج من تاريخها. ولقد أضيفت إلى المشكلات القديمة، التي تمتد جذورها إلى الاستعمار والاستغلال، متاعب جديدة وملتهبة، تتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الظالم والإقصائي.

وستواصل كوبا التقيد الصارم بموقفها المبدئي والقائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، بما في ذلك هايتي. ونحن نؤيد جهود الجماعة الكاريبية من أجل إيجاد حل عادل وسلمي للوضع الراهن في هايتي.

وندين بشدة جميع أعمال العنف التي تدور في ذلك البلد، ونأسف للخسائر البشرية والمادية المستمرة حاليا.

إن الموظفين الكوبيين لتقديم المساعدة في هايتي سيواصلون الالتزام الدقيق بمبدأ عدم التدخل في شؤون البلد الداخلية. وينبغي توفير ضمانات كاملة لسلامة هؤلاء الموظفين، وكذلك لسلامة السفارة الكوبية وموظفيها الباقين في بورت – أو – برنس.

وعلى الرغم من الحالة الحرجة في البلد، فإن المتطوعين الكوبيين ما زالوا يعملون في مراكزهم في هايتي. ويستمر الأطباء الكوبيون، بشكل خاص، في تقديم المساعدات إلى السكان الذين تشتد حاجتهم إليها الآن. وكوبا لديها حاليا فرقة طبية في هايتي مؤلفة من ٥٢٥ متطوعا، من بينهم ٣٣٢ طبيبا. وهم منتشرون في مختلف الدوائر الواقعة في طول البلاد وعرضها ويوفرون الخدمة لـ ٧٥ في المائة من سكان هايتي البالغ تعدادهم ٨,٣ مليون نسمة. ولإعطاء فكرة عن أهمية عملهم، لا بد من معرفة أن هايتي لديها أقل من ٠٠٠ ٢ طبيب، يقدم ٩٠ في المائة منهم خدماتهم في العاصمة.

وخلال السنوات الخمس الماضية أجرى الأطباء الكوبيون في هايتي ما يناهز ٥ ملايين مقابلة طبية، وساعدوا في ما يقارب ٠٠٠ ٤٥ عملية ولادة، ونفذوا ٠٠٠ ٥٩ عملية جراحية. وتدل التقديرات على أن ما يناهز ٠٠٠ ٨٦ شخص أنقذت حياتهم في هايتي من قبل العاملين الكوبيين في الميدان الصحي.

وقد قدمت كوبا أيضا مساعدات إلى البلد في ميدان محو الأمية، وتدريب الأطباء، وفي مجالات التصحاح، والزراعة، والأمن الغذائي، والثقافة، وتشييد الطرق، وتشغيل معمل تكرير السكر الرئيسي في داربون.

وفي ظل التوترات الداخلية الراهنة في هذا البلد الشقيق، التي أدت إلى مغادرة عدد من المقيمين الأجانب، أصدرت حكومتنا في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، تعليمات واضحة إلى سفارتنا في بورت - أو - برنس أن تبقى في مكانها وأن تستمر في العمل بلا توقف مع كل أعضاء الفرقة الطبية أينما تواجدوا في أنحاء البلد.

وفضلا عن ذلك، ونظرا للعوائق التي قد تنشأ فيما يتعلق بتوفر الأدوية، أرسلت كوبا في ١١ شباط/فبراير شحنة زنتها ١٢,٢ طن، تتألف من ٥٢٥ وحدة تشمل حوالي ٨٠ من العقاقير الطبية، لكي يتمكن كل متطوع في الفرقة الطبية الكوبية من أداء مهمته. ويقوم أفراد الفرقة الطبية الكوبية، الذين يلتزمون بدقة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهايتي، بأداء مهمتهم النبيلة بشرف في تقديم الخدمات الصحية لشعب هايتي.

وإذا كان كل ما وصفته يمثل برهانا على ما يستطيع بلد صغير وخاضع للحصار أن يفعله، فإن الدول الأخرى التي تملك الموارد الاقتصادية والمالية الوفيرة تستطيع أن تفعل أكثر بكثير من حيث تقديم الدعم والمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلد الكاريبي الشقيق. ويشعر الشعب الكوبي، بشكل خاص، أنه يؤدي واجبه ويرد الجميل إلى شعوب منطقة الكاريبي التي ظلت صامدة وثابتة في صداقتها ودعمها لكوبا.

ومرة أخرى نؤكد من جديد عزم كوبا الثابت على الاستمرار في تقديم كل دعم ممكن لتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة للحالة في هايتي. ونأمل، نظرا للحالة الخطيرة التي يواجهها هذا البلد الشقيق، أن ترقى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره إلى المستوى الذي تتطلبه الأحداث.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة إلى ممثل كندا.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة المجلس باسم كندا بشأن الأزمة الخطيرة التي تخيم على هايتي. وقد أخذت منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية بزمام المبادرة في الأسابيع الماضية لمجابهة الأزمة، وأيدت كندا جهودها تأييدا كاملا. ولكن، حان الوقت الآن لأن يضع مجلس الأمن مرة أخرى الحالة الراهنة في هايتي قيد نظره، كما طلب ذلك المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في القرار الذي اعتمده هذا الصباح.

(واصل كلامه بالفرنسية)

منذ عشر سنوات طلب إلى هذه الهيئة أن تقرر كيفية الاستجابة إلى مشاكل مماثلة في هايتي. وكان تصرف المجتمع الدولي حينذاك حازما وناجحا، ولكن على المدى القصير فقط. فهايتي تنحدر مرة أخرى إلى حالة من الفوضى، ويتعرض سكانها بشدة إلى الأخطار. ويجري الهجوم على السكان المدنيين دون خشية من عقاب، وتزداد صعوبة تقديم العون لهم من قبل العاملين الإنسانيين.

(واصل كلامه بالانكليزية)

إننا لا نستطيع أن نتعلل بالأوهام. فالمجتمع الدولي لا يستطيع أن يحل مشاكل هايتي. وأهل هايتي أنفسهم ينبغي أن يرسموا طريقهم إلى الأمام، وأن يجدوا وسيلة جديدة للعمل معا من أجل مستقبلهم. ولهذا السبب شعرت كندا بقلق بالغ من قرار المعارضة في هايتي رفض خطة الجماعة الكاريبية. وما زلنا نعتقد أن تلك الخطة هي أفضل خيار لتسوية سلمية للحالة الراهنة. إن أحدا لن يخرج منتصرا من طريق العنف الذي تشرع هايتي في سلوكه. وستحتاج إلى أجيال لكي تلتئم جراح الأسى والغضب التي سيخلفها العنف في أعقابه.

وهناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الرئيس أريستيد والمعارضة عن رفض العنف، والتوصل إلى حلول

وسطى، واحتضان الحلول الديمقراطية والسلمية. ونحن نحثهم على تنفيذ أحكام خطة الجماعة الكاريبية. وكما توضح الخطة نفسها بجلاء، فإن أي انتقال في القيادة الهايتية يجب أن يحترم دستور هايتي وسيادة القانون. إن شعب هايتي في نهاية المطاف هو الذي سيتحمل الألم والمعاناة الناجمة عن المواقف المتصلبة.

(واصل كلامه بالفرنسية)

إن المجتمع الدولي مستعد لتقديم المساعدة، ولكن ينبغي لهايتي أن تتخذ الخطوات الأولى. وبدون توفر إرادة سياسية للالتزام بالإصلاح، لن يتغير الوضع. ويجب على الرئيس أريستيد والمعارضة الديمقراطية الالتزام بصورة ملموسة ومقنعة بالعمل معا على وضع حد لهدر الدماء واستعادة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وينبغي لهم التصرف بصورة عاجلة.

(واصل كلامه بالانكليزية)

ومن جانبنا، نحن المجتمع الدولي، ينبغي لنا الاستعداد للاستجابة عندما تكون الظروف مهيأة لذلك، ليس للوقوف مع طرف ضد طرف آخر، بل لحماية شعب هايتي من خلال استعادة النظام، وتهيئة مناخ مستقر لتمكين العملية الديمقراطية من أخذ مجراها. وستسهم كندا في مثل هذه الاستجابة الدولية التي يتم تنسيقها والإذن بها.

إن الحالة الإنسانية في أجزاء من هايتي آخذة في التردي الشديد. إذ يجتمع العنف مع الفقر لحرمان الألوف من سكان هايتي من الغذاء، والمياه والخدمات الصحية. ويجب على الرئيس أريستيد وزعماء المعارضة الديمقراطية وقادة الجماعات المسلحة إصدار التوجيهات الواضحة لمؤيديهم بالامتناع عن مهاجمة المدنيين، والسماح للعاملين الإنسانيين بالوصول الآمن إلى جميع المحتاجين لكفالة تقديم المساعدات الإنسانية إليهم. ولجيران هايتي أيضا دور يقومون به في تيسير إيصال المساعدة وفي إتاحة ملجأ آمن للمشردين الباحثين عن السلامة.

(تكلم بالفرنسية)

وحتى الآن، قدمت كندا حوالي مليونين من الدولارات للمساعدة الإنسانية الفورية. وتعهدنا أيضا بخمسة ملايين دولار لدعم دور موسع لبعثة منظمة الدول الأمريكية الخاصة في هايتي. لكن هذه البعثة لن تتمكن من تحقيق أهدافها ما دامت ظروف انعدام القانون والفوضى سائدة.

(تكلم بالانكليزية)

وكندا مستعدة لأن تفعل أكثر من ذلك. لكن أولا، نحن نتطلع إلى اتخاذ القيادة السياسية والمعارضة الديمقراطية في هايتي خطوات من شأنها جعل تلك التدابير الإضافية ممكنة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل بوليفيا.

السيد أرانيبار كيروغا (بوليفيا) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، أود أن أعرب عن شكر وفد بلدي لكم على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن للنظر في الحالة في جمهورية هايتي الشقيقة. ونرحب بوجود الأمين العام في بداية هذه الجلسة، كما نرحب بوجود وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما.

أعربت بوليفيا فعلا عن قلقها العميق إزاء الحالة الخطيرة في هايتي وذلك في اجتماع الجمعية العامة الذي عقده رئيسها، السيد جوليان هنت، للاستماع إلى تقرير وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وفي هذا الوقت، نود أن نؤكد أهمية تناول هذا البند في مجلس الأمن، لأننا نعتبر أن الحالة في هايتي تستحق عملا سريعا يتسم بالتصميم من جانب هذه الهيئة الهامة المعهود إليها صون السلم والأمن.

وأعرب المجتمع الدولي أيضا عن قلقه في بيانات وعن طريق خطوات اتخذها منظمات إقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية.وأعلنت الأمم المتحدة، من جانبها، تعيين ممثل خاص للأمين العام. وللأسف، لم تكن لهذه الخطوات سوى نتائج محدودة.

ويجب على مجلس الأمن أن يقوم بدور حاسم في إيجاد حلول للأزمة الهايتية الآخذة في التدهور، باتخاذ خطوات وتدابير عاجلة يتفق عليها بغية التصدي لهذه الحالة، التي يمكن أن تؤدي إلى عواقب ربما تكون أكثر خطورة. ولهذا، فإننا نواجه قيمة أخلاقية وسياسية لبذل قصارى جهدنا كي نجنب الشعب الهايتي المزيد من المعاناة. وعمل المجلس، في رأينا، يجب أن يوجه نحو إيجاد حلول في المجالات الأربعة التالية: السياسية، والأمنية، والإنسانية، والاقتصادية والمالية.

على الجبهة السياسية، يجب أن يبدأ حوار في أقرب وقت ممكن بين الحكومة والمعارضة والجماعات المتمردة توصلا إلى نتيجة سلمية ومؤسسية وتفاوضية لهذه الأزمة. ونحن نتفهم أن الحالة معقدة، وأن المواقف أصبحت متشددة، وأن المشاعر ثائرة، لكن يجب مضاعفة الجهود على الجبهة السياسية قبل فوات الأوان.

وفيما يتعلق بالأمن، هناك كلام حول إرسال قوة رد سريع متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار في البلد، وعلى وجه الخصوص، لتجنب المزيد من الصدام والمعاناة من جانب الشعب الهايتي. ونحن نهتم بإصدار قرار من مجلس الأمن، ونؤيده، لإنشاء وإيفاد قوة متعددة الجنسيات لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في هايتي. لقد ناشدت الحكومة الهايتية من أجل تقديم المجتمع الدولي المساعدة، ويجب أن يستجاب لها.

إن الحالة المحفوفة بالمخاطر التي تقدم فيها المساعدة الإنسانية تثير قلقا بالغا أيضا. ونحن نتفهم صعوبة الظروف السائدة ونؤيد المنظمات التي تبذل جهودا بطولية على أرض الواقع لتقديم الغذاء والدواء إلى المحتاجين. ومن الأساسي مناشدة المجتمع الدولي، والحكومات، والمؤسسات، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتعجيل وزيادة المساعدة الإنسانية. إننا نواجه هنا حالة تستدعي أيضا عملا عاجلا فوريا.

أما الجبهة الرابعة، التي يلاحظ أنها لم تول اهتماما كبيرا، فهي التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية لهايتي. ومن المهم الاعتماد على خطة طارئة من وجهة النظر الاقتصادية، والمالية، والمؤسسية، تليها خطة متوسطة الأجل وطويلة الأجل تكفل التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية وأي حل لتقديم المساعدات السياسية، والأمنية والإنسانية إبان الأزمة مهما كانت أهميته في هذا الوقت، لن يكفي، مع ذلك، في المدى المتوسط أو الطويل. ومن الضروري وضع خطة حقيقية، قابلة للبقاء ذات جدوى، إلى جانب الموارد الضرورية، تتيح فرصا حقيقية لكل قطاعات السكان، وتنطوي على أنشطة جديدة، وتثير أملا جديدا. وإلا، ستواجهنا مرة أخرى حالة تنطوي على نفس العواقب المعهودة.

إن المجتمع الدولي، وبخاصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعرب عن قلقه العميق بشأن مصير شعب هايتي الشقيق، ويقف صفا واحدا في مطالبة المجلس باتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق حل سياسي ودبلوماسي يكون سلميا ومؤسسيا، مما يجنب، بالتالي الشعب الهايتي النبيل المزيد من المعاناة.ويجب أن تتخذ هذه التدابير بالأهمية التي تتطلبها الحالة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد غوتيريز (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): يقدر وفد بلدي عقد هذه الجلسة المفتوحة ووجود وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما اليوم.

تتولى غواتيمالا الرئاسة المؤقتة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى في هذا الفصل. ولذلك، يشرفني بهذه الصفة أن أتكلم، ليس باسم بلدي فحسب، وإنما أيضا بالنيابة عن السلفادور، وبليز، وبنما،وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس، علاوة على الجمهورية الدومينيكية بصفتها عضوا منتسبا إلى المنظومة. إننا جميعا ننظر بقلق وأسى بالغين إلى تدهور الحالة في البلد الشقيق لنا هايتي. وهذا التدهور يتطور على ثلاثة صعد وهي الصعد الاقتصادية، والسياسية، والإنسانية.

وغني عن البيان أن هذه الصعد الثلاثة مترابطة، وبالتالي تستدعي نهجا متكاملا. ونحن نعتقد أن المبادرة التي طرحتها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية بتأييد من حكومات كندا، وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تسير في ذلك الاتجاه، ونناشد الطرفين – الحكومة والمعارضة الديمقراطية – التوصل إلى اتفاق على أساس محتوى هذه المبادرة بأسلوب سلمي ودستوري. وتبعا لذلك، نحث كل الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف.

وبالرغم من استجابة المعارضة الديمقراطية سلبا للخطة التي تقترحها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، فإننا نحثها على إعادة النظر في موقفها، لأننا نرى أن هذه الخطة أفضل خيار لمنع المزيد من سفك الدماء ولإيجاد حلول تتفق مع النظام القانوني الداخلي وقواعد النظام المشترك بين الدول الأمريكية الذي ننتمي جميعا إليه. وإن تمكُّن أبناء هايتي من حل خلافاتهم بأسلوب سلمي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان أمر هام، ليس لأبناء هايتي فحسب، وإنما لكل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

ونحن نناشد أيضا المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة المساهمة في تخفيف الحالة الإنسانية الخطيرة التي تحيق بسكان هايتي، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالحصول على الغذاء، والرعاية الصحية، والسلامة الشخصية والمأوى. ومن ناحية أخرى، إذا نجحت الخطة التي وضعتها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، نأمل أن يساهم المجتمع الدولي في الجهود والمشروعات التي ستمكن البلد من دعم اقتصاده من أجل تنميته لأجل طويل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنزويلا.

السيد بوليدو سانتانا (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يشكر رئيس مجلس الأمن، السفير وانغ غوانغيا، على عقد هذه الجلسة الهامة للنظر في الوضع الخطير الذي تواجهه هايتي، ذلك البلد الكاريبي الشقيق. ويسعدنا أن الأمين العام قد حضر بداية هذه الجلسة. ونرحب أيضاً بوزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما.

إن كل ما يحدث في جمهورية هايتي الشقيقة يثير بالغ القلق بالنسبة لفنزويلا، ونحن نتابع تطورات شؤونها الداخلية باهتمام. والبيان المشترك الذي أصدرته جماعة ريو بالأمس وأشار إليه ممثل البرازيل في هذه الجلسة يعكس بوضوح موقف فنزويلا إزاء الحالة في هايتي. وعليه، تود حكومة فنزويلا أن تؤكد مرة أخرى كامل دعمها للحكومة الدستورية في هايتي، ورئيسها جان- برتران أريستيد، وترفض تماماً كل المحاولات الرامية إلى الإطاحة بدستور ذلك البلد أو إحداث أي تغيير فيه بشأن الأحكام المحددة لانتخاب السلطات.

إننا نؤيد الخطوات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية، ذلك المنتدى الطبيعي للنظر في هذه الأوضاع.

ونؤيد تماماً أيضاً الجهود التي تبذلها الجماعة الكاريبية لإيجاد حل سلمي تفاوضي يتفق والإطار الدستوري لهايتي.

ونعرب عن رغبتنا في استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق وقف فوري للعنف واستعادة السلام في ذلك البلد بسرعة. وإذ سنحت لنا الفرصة في جلسة الإحاطة الإعلامية بشأن هايتي التي عقدها رئيس الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير في وقت ملائم ومناسب، يحدونا الأمل أن تحث آليات الأمم المتحدة المجتمع الدولي على التعامل بصورة مباشرة مع الحالة الإنسانية الطارئة التي تعاني منها هايتي حالياً.

وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على دعمنا الذي أعرب عنه في المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية إسهاماً في التخفيف من حدة الوضع الإنساني الخطير من خلال توفير إسهام مالي ودعم المبادرات الأخرى المنبثقة عن اتفاق سان خوسيه واتفاق كاراكاس للتعاون في مجال الطاقة. وفي نفس الوقت، سترسل فنزويلا إمدادات طارئة مثل الأغذية والأدوية.

ونشدد على أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يبدي تضامنه مع شعب هايتي ومؤسساتها الديمقراطية المهددة اليوم. وترحب فنزويلا بقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص، إلى جانب افتتاح مكتب لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هايتي.

وفنزويلا تنظر بتفاؤل إلى الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم الخطوات الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل سلمي وديمقراطي لأزمة هايتي. وبلادي تبقى متفائلة بشأن نتائج الجهود الجارية في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ونأمل أن تدعم كل منها الأخرى بصورة فعالة بغية إيجاد حل سريع للصراع في هايتي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): في البداية، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وبلادي ترحب بالأونرابل ك. د. نايت، وزير خارجية جامايكا، كما ترحب بوزير خارجية جزر البهاما، اللذين أعربا عن قلقهما إزاء مشكلة هايتي، التي تقع على مقربة شديدة من بلديهما. وتعرب الأرجنتين عن دعمها لخطة العمل التي أعدتها الجماعة الكاريبية، ونشعر بالأسف لأن المعارضة في هايتي قد رفضتها.

ونعتقد أنه لا بد من الإشارة أيضاً إلى القرار CP/862 لمنظمة الدول الأمريكية، الذي يدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الطارئة الضرورية، ونؤكد مرة أخرى دعمنا للبعثة الخاصة التي أرسلتها منظمة الدول الأمريكية إلى هايتي. ونعتقد أيضاً أن من الأهمية بمكان ملاحظة أن ذلك القرار يسعى إلى ضمان التنسيق والتكامل في الأدوار بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة.

لقد أكدت بلادي، الرئيس الحالي للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، بتاريخ ١٨ شباط/فبراير على إدانة حكومات الدول الأعضاء في السوق والدول المنتسبة لأعمال العنف في جمهورية هايتي. وللأسف، لم تتوقف تلك الأحداث، بل إنها ازدادت وتفاقمت فحسب. ونرى أن من الضروري مساعدة مجتمع هايتي على التوصل إلى اتفاق سياسي يوقف العنف والمواجهة، في إطار القانون المؤسسي.

والأرجنتين تدين ما ترتكبه العصابات المسلحة من هدر للدماء ضد الحكومة. وفي الوقت نفسه، نأسف لعدم قدرة الحكومة والمعارضة على التوصل إلى اتفاق يقوم على خطة عمل الجماعة الكاريبية. ونشارك أيضا في مطالبة الطرفين بضبط النفس . ونعتقد أن الحل يجب أن يبنى على

حوار بين الحكومة والمعارضة، في حين يحترم النظام الدستوري والمبادئ والقيم التي يتضمنها الميثاق الديمقراطي للدول الأمريكية.

ونؤيد كذلك مبادرة فرنسا المتمثلة في دعوة الطرفين إلى إجراء مفاوضات في باريس في أسرع وقت ممكن.

وتناشد الأرجنتين جميع القوى في هايتي أن تحترم حقوق الإنسان. ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يصر على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وعلى وقف الانتهاكات قبل فوات الأوان. لقد سقط بالفعل العديد من الضحايا في هذه المواجهة.

وبالمثل، نواجه حالة إنسانية وأمنية خطيرة نشهد تدهورها ساعة بعد أخرى. وهناك خطر حدوث كارثة كبرى. لذلك، من الملح أن يوفر المجتمع الدولي المساعدة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، تقف الأرجنتين على أهبة الاستعداد لإرسال طائرة تحمل ثلاثة أطنان من الأغذية والأدوية وموظفي الطوارئ المؤهلين، كجزء من الجهود التي يبذلها ذوو الخوذ البيض.

إن المجتمع الدولي ما فتئ منذ سنوات يدعم هايتي. فمجلس الأمن، والجمعية العامة، والهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة، أدرجت جميعها الحالة المتعلقة بهايتي في جداول أعمالها. ولقد أنشئت بعثات في الماضي، وعين ممثلون خاصون للأمين العام، بمن فيهم واحد من الأرجنتين. وللأسف، لم تتمكن المنظمات والدول الإقليمية التي قدمت المساعدة إلى هايتي بنشاط، من قبيل بلدنا، من تغيير الحالة. وعلى الرغم من جميع التدابير الدولية، فإن الأزمات في هايتي يتواتر ظهورها. وهذا يدل على أن الجهود الدولية لم تكن كافية من حيث إيجاد حل سياسي للصراع.

إن الحالة في هايتي ليست مجرد نتيجة خلاف فيما بين أطراف سياسية غير قادرة على التآلف ديمقراطياً. وثمة دلالات أيضاً على الإحباط مردها الظلم القائم والفقر المدقع الذي يعيش شعب هايتي في ظلها منذ أمد بعيد. وهذه الظروف لا تقتصر على هايتي؛ للأسف، هناك مناطق عديدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي- إلى جانب جزء كبير من الكوكب- حيث يهدد الفقر المدقع الاستقرار والسلم الديمقراطيين. ولا بد لنا أن ندرك الأثر الذي تخلفه الظروف الاجتماعية البائسة والفقر على دوام الديمقراطية في الدول. تلك هي حقيقة نحتاج إلى معالجتها عن طريق اتخاذ تدابير مناسبة.

إن أكثر المهام إلحاحاً هو وضع حد للصراع الرهيب الدائر في هايتي. بيد أن هذه العملية لن تكون قصيرة الأمد. نحن لن نتوصل إلى حل لهذه الحالة بين ليلة وضحاها مع توفير وجود دولي. وبغية إيجاد حل حقيقي، لا بد من قيام تعاون دولي بحق، وزيادة المساعدة الإنمائية، وتهيئة الظروف الاقتصادية التي تفضي إلى مشاركة متساوية وغير تمييزية في الاقتصاد العالمي. والبعد الاقتصادي والاجتماعي للصراع في هايتي يستدعي من جميع أعضاء المجتمع الدولي، لا سيما أغناهم وأقواهم، العمل مع الأمم المتحدة لوضع حد للحالة التي تؤثر اليوم في البشرية بأسرها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل بيرو.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أهنئكم، السفير وانغ غوانغيا، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أشكركم على عقد هذه المناقشة الضرورية بشأن الأزمة الخطيرة في هايتي. وأشكر أيضا وزير خارجية جامايكا، الأونرابل كيث نايت، ووزير خارجية جزر البهاما، السيد فريدريك ميتشيل، على المعلومات القيمة التي قدماها إلى المجلس.

لا يمكن لمجلس الأمن أن يفشل في اتخاذ إجراء لمنع أعمال العنف والفوضى والأزمة الإنسانية من الانتشار في

هايتي، وهي دولة عضو لا تبعد سوى بضع ساعات بالطائرة عن مقر منظمتنا. وبيرو لا يساورها شك في أن مجلس الأمن سيتحمل مسؤوليته عن التصدي لهذه الأزمة السياسية والإنسانية العويصة ، كما طلب القرار الذي اتخذه اليوم المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية.

وترفض بيرو رفضا شديدا استخدام العنف لحل الأزمات السياسية في أي جزء من العالم. وبالتالي فهي تؤكد من جديد اقتناعها العميق بأن الصيغة الأكثر عقلانية لحل هذه الأزمة في هايتي هي تحقيق السلام والاستقرار السياسيين مع الاحترام الصارم لدستور البلد. وأي حل للأزمة المعروضة الآن على مجلس الأمن يجب تحقيقه من خلال صيغة دستورية – بعبارة أخرى وفقا لسيادة القانون وباحترام النظام الدستوري في هايتي. ولا بد أن يهتدي الحل الذي يجري التوصل إليه بالميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية وأن يستلهم مبادرة الجماعة الكاريبية، التي اعتمدتها اليوم منظمة الدول الأمريكية.

وتؤكد بيرو من جديد على أنه ينبغي ألا يدخر جهد لتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي في هايتي، كما أنها، وفقا للبيان الذي أصدرته اليوم مجموعة ريو، تشجب بشدة أعمال العنف التي حصلت وتعرب مرة أخرى عن دعمها للتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

وهايتي ضمن بلدان أمريكا اللاتينية التي لديها أكبر المشاكل الاجتماعية. ولا شك أن ما يحدث في هايتي ناجم عن أزمة اجتماعية كبيرة وعن تآكل النسيج الاجتماعي للبلد. وظل سكان هايتي يعانون من حالات لا تحصى من النقص لسنوات، كما أنهم مخيبو الآمال. ولا بد أن نأخذ الأزمة في هايتي مأخذ الجد. ونشعر بقلق شديد حيال الحالة الإنسانية في البلد. وهي مشكلة خطيرة ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، إجراء عاجلا بشأنها.

وبالتالي، فإننا ننظر بشكل إيجابي إلى النية الحالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز الأنشطة الإنسانية. وترحب بيرو بجميع المبادرات الرامية إلى تقديم المساعدة الطويلة الأجل لهايتي، وليس المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل فحسب.

وتؤمن بيرو بأنه لا بد لمجلس الأمن أن يرسل إشارة واضحة مفادها أنه مستعد لاتخاذ إجراء وأنه يرصد احترام حقوق الإنسان في هايتي. وينبغي أن تدرك جميع القوى السياسية والاجتماعية في ذلك البلد بشكل كامل أن المجتمع الدولي لن يسمح بالإفلات من العقاب حيال أي انتهاك لحقوق الإنسان.

وأخيرا، أرى أن من الضروري ألا تقتصر أهداف الأمم المتحدة في هذه الأزمة على إيجاد حل سياسي مؤقت للأزمة. وعوضا عن ذلك، ينبغي أن تبدأ، حالما تحل الأزمة، بإجراء تعزيز دائم للديمقراطية وللمؤسسات في البلد وتحقيق الاستقرار فيها ومساعدة شعب هايتي على تحسين حالته الاقتصادية والاجتماعية البائسة. وتلك أفضل استراتيجية لمنع نشوب الصراعات الأهلية ولتحقيق الاستقرار في العالم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد بيانوبيا كايو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، إننا نرحب بجهودكم في عقد هذه الجلسة الهامة للاستماع لآراء بلدان مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الصراع الذي يضر بهايتي. وفضلا عن ذلك، نرحب بوجود وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما.

وبوصفي ممثلا لحكومة الجمهورية الدومينيكية، أود أن أذكر أن الأزمة الاجتماعية – الاقتصادية الحادة والمحزنة التي تبتلى بها أراضي جمهورية هايتي الشقيقة تشكل مصدر قلق عميق للجمهورية الدومينيكية لأننا نتشاطر الجزيرة ذاتها،

ولذلك، فإن وقوع الحوادث وانعدام الأمن على نحو خطير في هايتي ستكون لهما نتائج كبيرة على بلدي في مجالي الاقتصاد والهجرة والمجال الإنساني.

لقد تكلم رئيس الجمهورية الدومينيكية، السيد إبوليتو مخيا دومنغيس، أمام منتدى الدول خلال مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الجمعية العامة بشأن الحالة المثيرة للقلق في هايتي، كما طلب إلى المجتمع الدولي، وخاصة الدول المتقدمة النمو، أن تقدم مساعدتها وتعاونها بغية إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تؤثر على الدولة الشقيقة. وأكد رئيسنا ووزير خارجيتنا من جديد هذه الرسالة في جميع المنتديات الدولية. ولو أن تلك المناشدات لقيت اهتماما، لتمكنا من تحاشي الحالة الفوضوية التي تجد فيها هايتي نفسها اليوم. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان الأمين العام أنه سيعين مستشارا خاصا بشأن هايتي.

ونعرب عن رغبتنا الشديدة في أن تتغلب هايتي على أزمتها السياسية والإنسانية في إطار القانون الدولي وقواعد التعايش السلمي.ونؤيد قرار منظمة الدول الأمريكية الذي يحث هايتي على حل أزمتها الداخلية في إطار دستورها، كما نؤيد جميع المبادرات الإنسانية التي اقترحتها الجماعة الكاريبية.

وتؤكد حكومتي من جديد على عرضها لمساعيها الحميدة في البحث عن آليات يمكنها المساعدة على حل هذه الأزمة المتوقعة، كما تجدد مناشدتها للمجتمع الدولي، وخاصة للبلدان المتقدمة النمو، تقديم دعم عاجل إلى جمهورية هايتي بغية منع وقوع المزيد من الأعمال الكارثية والأسى في المستقبل القريب.

وأخيرا، أبلغ المجلس بأن حكومة الجمهورية الدومينيكية قررت تعليق ترحيل مواطني هايتي الذين لا يحملون وثائق الموجودين على الأراضي الدومينيكية.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل المكسيك، وأعطيه الكلمة.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أود أن أتقدم بالشكر لرئيس مجلس الأمن، السفير وانغ، على عقد هذه الجلسة المفتوحة للنظر في الحالة في هايتي. وقد أصغينا باهتمام وبكثير من التقدير للبيانين اللذين أدلى بهما وزيرا خارجية جامايكا وجزر الباهاما، اللذان أطلعانا على وجهة نظر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فيما يتعلق بالبحث عن حل سلمي للأزمة التي تكتنف هذه الدولة الشقيقة.

ويمكن أن نضيف إلى تلك المعاني عن النداء القاري وضعته منظمة الدول الأمريكية صباح اليوم تحث فيه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اتخاذ الخطوات الضرورية الملائمة لإعادة السلام إلى هايتي والأمن لشعبها. وكان بلدي نشطاً في الدعوة إلى إصدار المنظمة الإقليمية هذا النداء، بغرض ضمان أن يحظى بأكبر قدر ممكن من الصدى في مجلس الأمن. وعلى أساس هذا التوافق في الآراء على الصعيد القاري، وفي ضوء خطورة الأزمة في هايتي، تؤكد المكسيك من جديد تأييدها لمبادرة الوساطة من جانب بلدان الرابطة الكاريبية، كما تعرب عن أشد التنديد بأعمال العنف وتطلب وقف هذه الأعمال على الفور.

والأولويتان الماثلتان في الحالة الراهنة هما الاحترام المطلق لحقوق الإنسان، وتيسير عمل الوكالات الدولية المشاركة في تقديم المساعدات الإنسانية والحماية للسكان المدنيين. وتؤكد المكسيك مجدداً تضامنها مع شعب هايتي. وفي هذا الصدد فإن بلدي على اتصال بالحكومات الأخرى في المنطقة وبمجموعة الأصدقاء لدراسة ما يمكن اتخاذه من تدابير مشتركة.

وبالنظر إلى خطورة الأزمة وإمكانية الاستيلاء على الحكم عن طريق العنف، ترى المكسيك من الضروري النظر

في اتخاذ تدابير لبناء الثقة، وإيجاد الدعم من المؤسسات المالية، وبحث إيفاد قوة متعددة الجنسيات، بتكليف من الأمم المتحدة، للإسهام في تهدئة الحالة في هايتي. ونرى أن العودة إلى الحوار والتفاوض على نحو مقبول من جميع الجهات الفاعلة مسألة ملحة لتجنب مزيد من سفك الدماء وتدفق هذه الأزمة الإنسانية إلى البلدان المجاورة. ونؤيد التوصل إلى حل سياسي يفسح المجال أمام جميع الآراء والقوى في هذا البلد تعزيزاً للوحدة الوطنية. ونناشد المعارضة أن تعيد النظر، بدافع من المسؤولية والشعور بإلحاح الموقف، في عروض الوساطة الدولية التي قدمت.

وتؤكد المكسيك أنه من المهم أن يصدر بيان رئاسي في ختام هذه المناقشة. ونرى أن صدور هذا البيان من مجلس الأمن من شأنه أن يكون في حد ذاته أداة مبدئية للتعجيل بالوقف الفوري لأعمال العنف وبدء المفاوضات السياسية وتيسيرهما. ونثق بأن مواطني هايتي سوف يصغون إلى الرسالة التي تبعثها الأمم المتحدة حتى يتسنى استعادة النظام والأمن والحياة المؤسسية دون إبطاء.

وما زال في الإمكان إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة. وفي هذا الصدد، ندعو الأمين العام إلى نشر قوى الوسائط الإعلامية اللازمة للتأكد من استماع مجتمع هايتي بأسره إلى البيان الرئاسي بوضوح. كذلك نؤيد عزم الأمين العام على تعيين مستشار خاص لهايتي.

فخطورة هذه الأزمة تطالبنا بدراسة الولاية والإجراءات التي يمكن أن تحدد ما يقوم به المجلس من أنشطة. وينبغي في رأينا أن تشتمل الولاية على خمسة مكونات. أولاً، حماية السكان المدنيين؛ وثانياً، توزيع المساعدات الإنسانية؛ وثالثاً، الإسهام في استعادة النظام ووقف أعمال العنف؛ ورابعاً، تقديم المساعدة لتحقيق نزع السلاح؛ وخامساً، ضمان أي اتفاقات سياسية يتوصل إليها شعب هايتي.

ونحن على ثقة بأن أعضاء مجلس الأمن سيأخذون بعين الاعتبار حين يتخذ المجلس قراره وجهات النظر التي جرى الإعراب عنها بعد ظهر اليوم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد كاربو (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن شكري على إتاحة هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن، لكي يتمكن المجتمع الدولي من الإلمام بأبعاد المشاكل التي تكتنف هايتي. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر لوزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما، على البيانين اللذين أدليا بهما نيابة عن الجماعة الكاريبية، فقد جعلا، بالإضافة إلى التقارير التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بالأمس، في مقدور الدول الأعضاء تكوين صورة دقيقة لخطورة الأزمة في هايتي.

وتدفعني الأحداث الخطيرة التي وقعت في الأسابيع الأخيرة إلى الإعراب عن قلقي العميق إزاء ما يحدق بهذا البلد الشقيق من العنف وعدم الاستقرار السياسي، وأيضاً عن دعم إكوادور الكامل لمؤسساته الديمقراطية.

وتتيح لنا هذه الجلسة فرصة لحث المؤسسات الديمقراطية، والقيادة السياسية، وشعب هايتي على إقامة قنوات للحوار والتفاهم الديمقراطي، بالسرعة التي يمليها إلحاح الموقف، تسمح بإيجاد تسوية سلمية للمشاكل التي يواجهها هذا البلد وتحقيق المصالحة الوطنية حتى تقوى الحياة الديمقراطية فيه وتتعزز الجهود التي يبذلها للنهوض بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ضماناً للرخاء والتنمية المستدامة في الأجيال القادمة في إطار من السلام والتسامح والوفاق الوطني.

وترى إكوادور كشرط مسبق لتسوية الأزمة عن طريق التفاوض أنه يجب وقف مسلسل العنف الحالي تفادياً لمزيد من سفك الدماء وتدهور الحالة الطارئة الإنسانية. ولابد في هذا السياق من زيادة المشاركة من جانب المجتمع الدولي لضمان سبل وصول هذه المساعدة إلى أشد الشرائح السكانية ضعفا، تفادياً لحدوث كارثة إنسانية ذات عواقب وخيمة. ومن ثم يجب على مجلس الأمن والأمم المتحدة الاضطلاع بدور قيادي، بالتنسيق مع منظمة الدول الأمريكية والرابطة الكاريبية.

وبلدي مقتنع بأنه يجب تسوية الأزمة الراهنة سلمياً في إطار النظام القانوني الهايتي. لذلك نود أن نؤكد دعمنا القوي للنظام الدستوري والديمقراطي في هذا البلد الشقيق، وللجهود التي تبذلها في الوقت الراهن منظمة الدول الأمريكية والرابطة الكاريبية ومجموعة أصدقاء هايتي بغية تحقيق استقرار الحالة في هذا البلد الكاريبي الشقيق، والحفاظ بذلك على نظامه القانوني والدستوري والسياسي، وحماية حقوق الإنسان، وتفادي حدوث أزمة مؤسسية وإنسانية لا يقتصر تأثيرها على سكان هايتي فحسب بل يمتد إلى البلدان المجاورة ومنطقة الكاريبي برمتها.

وأخيراً، بالنظر إلى أن القرار الذي اتخذه اليوم المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية يحث هذه الهيئة على اتخاذ الخطوات الضرورية والملائمة لمعالجة الأزمة في هايتي، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن تأييد وفدنا لهذا القرار من جانب الجهاز الإقليمي للدول الأمريكية وأن أحث مجلس الأمن على اتخاذ جميع القرارات اللازمة بالسرعة الواجبة لإضفاء الاستقرار على الحالة في هايتي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد سيفيلا سوموزا (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب لكم عن مدى سعادة وفدي يا سيدي لعقدكم هذه الجلسة الهامة. ونود أيضاً أن نرحب بحضور وزيري خارجية جزر البهاما وجامايكا بيننا.

وأود أولاً أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل غواتيمالا نيابة عن منظومة التكامل لأمريكا الوسطى. بيد أننا، نظراً للروابط التي توحد بيننا وبين شعب هايتي، نود أن نبدي بعض الملاحظات الخاصة بنا أيضاً.

إن شعب نيكاراغوا وحكومتها، باعتبارها بلداً عانى سنين عديدة من حرب أهلية نجم عنها آلاف الموتى والمصابين والمشوهين، وأدت إلى تقهقر اقتصادنا أربعين عاماً على الأقل، لا يسعه سوى الإعراب عن تضامننا وقلقنا إزاء الأزمة التي تمر بها حالياً جمهورية هايتي الشقيقة. فقد استولت القوات المتمردة المعارضة للرئيس جان برتراند إريستيد على اثنتين من المدن الرئيسية على الأقل وأدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي في كثير من مناطق هذا البلد الأخرى.

لقد أدى الصراع العسكري الذي تشهده هايتي، فضلاً عن العنف المادي الذي ينجم عنه على نحو رهيب عدد هائل من الموتى والمصابين، إلى تفاقم الحالة بالنسبة لثمانية ملايين من سكان أفقر بلد في القارة، وهي حالة تتسم بالمجاعة وعدم وجود مياه الشرب والأدوية والوقود والنقل والكهرباء. وتقع أفدح آثار ذلك على أضعف فئات المجتمع، أي على الأطفال والنساء والمسنين.

وتهدد الأزمة بالامتداد، بشكل ما، إلى بلدان أخرى في المنطقة. وسيتعين على هذه البلدان التماس المساعدة الدولية لمواجهة تدفق اللاجئين الذي يمكن أن يتسبب فيه الصراع في حالة استمراره أو تكثفه. ولقد اتخذت منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية عددا من المبادرات بغية حل المشاكل التي تداهم أشقاءنا أبناء شعب هايتي. وقد أدانتا

العنف وأعربتا عن الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع.

وتمثل أخر تلك المبادرات في إيفاد بعثة متعددة الأطراف إلى هايتي، باشتراك الولايات المتحدة وفرنسا وكندا والجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية. وتقدمت الجماعة الكاريبية باقتراح محدد يرمي إلى استعادة الثقة بين مختلف المجموعات المسلحة وبدء عملية للانفراج يمكن أن تُيسر الحوار مع القوات المعارضة والمجتمع المدني. بيد أن خطة العمل لم تُنفذ بعد، لأنه لم يقبل بها حتى الآن سوى الرئيس أريستيد. ونأمل أن تعتمدها المعارضة أيضا في القريب.

وتشجب حكومة نيكاراغوا العنف والخسارة في الأرواح في هايتي، وتطلب إلى جميع الأطراف المتنازعة، بما فيها الحكومة، احترام حقوق الإنسان، ووقف العنف والأعمال القتالية، وبدء الحوار، وفقا لخطة الجماعة الكاريبية، بغية التوصل إلى تسوية سلمية وديمقراطية لهذه الخلافات.

ونؤيد تمام التأييد الرئيس أريستيد في مسعاه إلى التوصل إلى حل يتسق والنظام الدستوري الهايتي ومبادئ الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية.

ونطلب إلى المجتمع الدولي، وإلى منظومة الأمم المتحدة بصفة خاصة، مساعدة شعب هايتي في تحسين الحالة الإنسانية الخطرة بتوفير الأغذية، والأدوية، والبطاطين، وغيرها من السلع التي يمكن أن تُحسن الحالة الخطرة الراهنة لشعب هايتي.

ونُشير إلى القرار CP/862 الذى أتخذه اليوم بشأن هذا الموضوع المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية والذى قررت تلك المنظمة بموجبه جملة أمور منها "أن تطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اتخاذ التدابير العاجلة اللازمة والمناسبة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لعلاج الأزمة في هايتي".

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي هو ممثل اليابان الذى أعطيه الكلمة.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يرحب وفدي بقراركم بأن تعقدوا اليوم، بناء على طلب الجماعة الكاريبية، جلسة عامة طارئة بشأن الحالة في هايتي. ونرى أن هذا الإجراء يشهد على قلق المجتمع الدولي إزاء تردي الحالة في هايتي، والتزامه بالتوصل إلى حل سلمي للصراع. وعلاوة على ذلك، سرنا أن نري، منذ بدء العنف في أوائل هذا الشهر، أن الأطراف المعنية، بقيادة الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، قد وضعت خطة عمل لاستعادة الاستقرار في هايتي. وقد أوفدت هاتان المنظمتان الإقليميتان منذ نهاية الأسبوع الماضي، بالتعاون مع الولايات المتحدة وفرنسا وكندا، بعثات إلى هايتي لاقتراح اتفاق يتم التوصل إليه عن طريق الوساطة، يجب أن تقبل به الحكومة والمعارضة، وما برحتا تعملان عن طريق الجهود الدبلوماسية لإقناع الطرفين بقبوله. ويرى وفدي أن العناصر الواردة في خطة العمل توفر أساسا هاما لتسوية تفاوضية، ويحث الطرفين على إبداء أقصى قدر ممكن من المرونة للتوصل إلى حل سلمي سياسي عن طريق الحوار. ونحيط علماً في هذا الصدد، بالاقتراح الذى أوضحته فرنسا في وقت سابق من بعد ظهر اليوم.

وتشعر حكومتي بالقلق الشديد إزاء المسائل الإنسانية في هايتي الناشئة عن استمرار الصراع وما ينجم عنه من نقص في الأغذية وتدهور في الأحوال الصحية والتعليمية. ويتطلب وقف المزيد من التردي في الحالة الإنسانية وضع حد فوري للعنف. ونخشى، إذا استمر الصراع في التصاعد وإذا

امتد إلى العاصمة بورت – أو – برينس، أنه سيؤدى إلى المزيد من الخسائر البشرية والخسائر في الممتلكات.

ولقد قدمت الحكومة اليابانية، منذ استعادة رئاسة أرستيد في عام ١٩٩٤، ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار في شكل تعاون اقتصادي مع هايتي، وكان معظم هذا المبلغ في شكل مساعدة مُقدمة على أنها منحة. إلا أنه حدث، نتيجة لتدهور الحالة الأمنية بسبب استمرار الصراع، تأخيرات لم نستطع تجنبها في تنفيذ المساعدة الاقتصادية، وأدى هذا إلى دائرة مُفرغة تجعل فيها زيادة تأخير التنمية الاقتصادية في هايتي من ترسيخ النظام السياسي الديمقراطي أمرا صعبا. ومن يتحمل الخسائر في ذلك هو الجمهور العام، وبخاصة النساء والأطفال الذين هم أضعف أعضاء المجتمع. وتأمل حكومتي أن يتسنى، بوضع حد سريع للصراع، كسر الدائرة المُفرغة، والقيام في أبكر موعد ممكن باستعادة البيئة التي تؤدى إلى تعاون المجتمع الدولي بما فيه اليابان من أجل التنمية الاقتصادية لهايتي.

وعلاوة على ذلك، تطلب اليابان القيام، بعد تحسُن الحالة الأمنية مباشرة، بإجراء تقييم للاحتياجات على أرض الواقع، تضطلع به في المقام الأول وكالات الأمم المتحدة، من أجل الاستجابة للحالة الإنسانية العاجلة في هايتي. ونطلب أيضا بقوة أن يتيح طرفا الصراع إمكانية القيام بالأنشطة الإنسانية اللازمة، وأن تبذل البلدان المعنية الأخرى جهودها عن طريق مجموعة من القنوات لإقناع الطرفين بإتاحة هذه الإمكانية.

ونرى أن التوصل إلى حل سياسي سلمي عن طريق الحوار بين الطرفين هو أفضل استراتيجية ممكنة. ولهذا يلزم أن يبذل الطرفان جهدا يتسم بالالتزام. وتؤيد حكومتي الجهود الدؤوبة المبذولة بالتضامن مع المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار السياسي في هايتي.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي هو المراقب الدائم للمنظمة الدولية للفرانكوفونية الذى أعطيه الكلمة.

السيد بوعبيد (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا لجهودكم بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير للتوصل إلى حل للأزمة في هايتي. وأود أيضا أن أشكر وفد جامايكا الذى طلب، باسم بلدان الجماعة الكاريبية، عقد هذه الجلسة الطارئة للمجلس. ويسرنا أن نرى وزيري خارجية جامايكا وجزر البهاما في هذه الجلسة.

وتتابع المنظمة الدولية للفرانكوفونية عن كثب وبقلق شديد التطورات الحاصلة في الحالة في هايتي التي هي عضو في منظمتنا منذ عام ١٩٧٠. وقام الوزراء في الدول الأعضاء في منظمتنا في لقائهم في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر الوزاري للفرانكوفونية بالنظر بتعمق في الحالة في هايتي.

وقد أدان سعادة السيد عبدو ضيوف، أميننا العام، مرارا أعمال العنف، بغض النظر عن منشأها، وانتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد. وأعرب عن قلقه الشديد إزاء تدهور الحالة الإنسانية، وأكد من جديد التزامه بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

وكانت الفرانكوفونية جزءا من وفد دولي رفيع المستوي زار بورت – أو – برينس منذ بضعة أيام، في محاولة عاجلة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة. وفي ضوء الخطر الماثل حاليا في حدوث فوضي في هايتي، تدعو المنظمة الدولية للفرانكوفونية إلى وضع حد للعنف، وتُشجع السعي إلى حل سلمي مُتفق عليه، كيما يتسنى أن يعود السلم والديمقراطية وحكم القانون إلى ذلك البلد.

وأود أن أؤكد لكم كامل تأييدنا لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى هذا الحل السلمي، وأن أؤكد

من جديد استعدادنا للمشاركة في كل الإجراءات التي تستهدف تنفيذ إعلان باماكو بشأن ممارسة الديمقراطية والحقوق والحريات في الساحة الفرانكوفونية.

وسيترأس الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية يوم الثلاثاء ٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ في باريس اجتماعا لفريق استشاري مخصص بشأن هايتي من أجل تحديد المساهمة التي يمكن أن تقدمها منظمتنا لدعم أعمال المجتمع الدولي لصالح هايتي.

ونثق بأن المجلس سيتخذ على جناح السرعة التدابير اللازمة التي تمكن من مواجهة الحالة الخطرة التي تكتنف هايتي بالفعل والمساعدة على استعادة النظام والأمن في البلد مما يمهد الطريق أمام عمل منسق من جانب المجتمع الدولي لتعزيز السلم من أجل إعمار البلاد. وهو عمل لن تدخر الفرانكوفونية جهدا في القيام به.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في هايتي. ويعرب عن استيائه للخسائر التي حدثت بالفعل في الأرواح، كما يعرب عن خشيته من أن عدم التوصل حتى الآن إلى تسوية سياسية قد يؤدي إلى هدر المزيد من الدماء. ويمكن أن يؤدي استمرار العنف وانعدام القانون والنظام في هايتي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

"ويشيد مجلس الأمن بمنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الكاريبي للدور القيادي الذي اضطلعا به من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ولمحاولتهما إعادة بناء الثقة لدى الأطراف، لا سيما من خلال خطة العمل التي وضعاها.

"ويعرب المجلس عن تأييده للاتحاد الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية لمواصلتهما العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودستورية للأزمة الحالية. وتمثل المبادئ المبينة في خطة عمل الاتحاد الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية أساسا هاما للتوصل إلى تسوية للأزمة. ويطلب المجلس إلى الأطراف أن تتصرف بصورة مسؤولة باختيار التفاوض بدلا من المواجهة. ويبدو الآن أن جدولا زمنيا أصبح ضروريا.

"ويعرب المجلس عن بالغ قلقه لاحتمال وقوع مزيد من العنف في هايتي. ويعترف بالدعوة إلى التدخل الدولي في هايتي. وسينظر المجلس على سبيل الاستعجال في الخيارات المتعلقة بالتدخل الدولي، بما في ذلك إيفاد قوة دولية دعما للتسوية السياسية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

"ويطلب المجلس إلى جميع أطراف الصراع في هايتي تيسير توزيع المواد الغذائية والطبية وكفالة حماية المدنيين. ويطلب إلى جميع الأطراف احترام موظفي ومرافق المساعدة الإنسانية الدولية وكفالة وصول هذه المساعدة إلى من هم بحاجة إليها.

"ويطلب المجلس إلى الحكومة وجميع الأطراف الأخرى احترام حقوق الإنسان والكف عن استخدام العنف لتحقيق الأهداف السياسية. هذا وستتم محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده لقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص لهايتي.

"وسيواصل مجلس الأمن رصد الحالة في هايتي عن كثب، كما سيبقي المسألة قيد نظره".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/4.

الرئيس (تكلم بالصينية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.